زيجمونت باومان

غرباء على بابنا

STRANGERS AT OUR DOOR

ZYGMUNT
BAUMAN

ترجمة: نجيب الحصادي

صفحة
٧



الكتاب

غرباء على بابنا

المؤلّف

زيجمونت باومان

الطّبعة الأولى:2022

التّرقيم الدّوليّ

978-603-91869-5-3

رقم الإيداع

1443/1288

This edition is published by arrangement with Polity Press Ltd., Cambridge.

E-mail: admin@page-7.com

Website: www.page-7.com

Tel.: (00966)583210696

العنوان : الجبيل ، شارع مشهور

المملكة العربية السعودية

الفهرس

1

هلع الهجرة و(سوء) استخدامه

أضحت أخبار التلفزيون، وعناوين الصحف، والخطب السياسية، وتغريدات الإنترنت، التي دأبت على تأمين بؤرة ومتنفّس لقلق العامة ومخاوفهم، تطفح بالإحالات على «أزمة الهجرة» – التي يظهر أنها تغمر أوروبا وتنذر بانهيار وأفول الحياة التي نعرف، ونمارس، ونبجّل. وترمز هذه الأزمة في الوقت الراهن إلى المرحلة الحالية من المعركة الدائمة التي يشنّها قادة الرأي من أجل غزو الأذهان والمشاعر البشرية والسيطرة عليها. ويكاد أثر بثّ الأخبار من ساحة هذه المعركة يسبّب «هلعا أخلاقيا» حقيقيًّا (حسب التعريف المقبول بشكل سائد، كما رصدته ويكيبيديا الإنجليزية، يحيل مفهوم «**الهلع الأخلاقي**» على «خوف ينتاب عددا كبيرا من الناس من أن شرّا ما يهدّد رفاه المجتمع»).

وفي أثناء كتابتي هذه الكلمات، هناك تراجيديا أخرى – نجمت عن لامبالاة قاسية وعمى أخلاقي – على وشك أن تحدث. ثمة أمارات تتراكم على أن الرأي العام، بالتواطؤ مع .وسائل إعلام مهجوسة بالحصول على تراتيب متقدمة في التصنيفات الإعلامية،

تقترب تدريجيا ودون كلل من «رهق تراجيديا اللاجئين». الانتهاكات الأخلاقية المتمثّلة في الأطفال الغرقى، والجدران التي تُنصب على عجل، والأسوار الشائكة، ومعسكرات الاعتقال التي تغصّ بالمعتقلين، والحكومات المتنافسة على صبّ زيت التنصّل من مسؤولية المهاجرين على نار المنافي، والنجاة بالكاد، ومخاطر الوصول إلى برّ الأمان المجهِدة للأعصاب – لا تشكّل أنباءً ونادرًا ما تجد سبيلها إلى «نشرات الأخبار». والمؤسف أن مآل الصدمات أن تتحوّل إلى روتين الحياة العادية المملّ – ومآل الهلع الأخلاقي أن يستهلك نفسه ويذوي عن الأنظار والضمائر ويطويه حاجب النسيان. من يتذكّر الآن اللاجئين الأفغان الباحثين عن لجوء في أستراليا، الذين يرمون أنفسهم على أسوار الأسلاك الشائكة في وُميرا، أو المحتجزين في معسكرات الاعتقال الكبيرة التي شيّدتها الحكومة الأسترالية في نورو أو جزيرة كريسمس «لمنعهم من دخول المياه الإقليمية»؟ ومن يتذكّر عشرات السودانيين المنفيين الذين قتلتهم الشرطة في القاهرة «بعد أن حرمتهم المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة من حقوقهم؟[1]».

غير أن ظاهرة هجرة الحشود الهائلة ليست بأي حال جديدة؛ فقد واكبت العصر الحديث منذ بدايته (وإن كانت تعدّل مسارها، وأحيانا تعكسه). ذلك أن «أسلوبنا الحديث في الحياة» ينطوي على إنتاج «أناس فضلة» (أناس زائدين *محليا* عن الحاجة – لأنهم أكثر

(1) See Michel Agier, Managing the Undesirables, trans. David Fernbach, Polity, 2011, p. 3.

مما يجب ولا سبيل لتوظيفهم – بسبب التقدم الاقتصادي، أو لا سبيل للتسامح معهم [أو تحمّلهم] *محليا* – فهم مرفوضون بسبب الاضطرابات، والصراعات، والخلافات الناجمة عن التحولات الاجتماعية/ السياسية وما تؤدّي إليه من صراعات بين القوى). وفوق هذا كله، فإننا نتحمّل عواقب زعزعة الاستقرار العميقة وغير المجدية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والتي أعقبت السياسات والمغامرات العسكرية غير المحسوبة، وحاسرة النظر بشكل أحمق، والمؤكد فشلها التي قامت بها القوى الغربية.

وهكذا فإن العوامل التي تقف وراء الحركات المكثّفة في الوقت الراهن التي هي على أهبّة الانطلاق ذات شعبتين: ولكن كذا شأن أثرها في نطاق المواضع المستهدف الوصول إليها وردود أفعال الدول المستقبِلة. في الأجزاء «المتقدّمة» من العالم، حيث يسعى المهاجرون واللاجئون إلى الحصول على مأوى، ترغب بل تشتهي مصالح الأعمال الخاصة في تدفّق العمالة الرخيصة والمهارات التي تعد بالربح (وعلى حد تعبير دومينيك كسيكاني الموجز والقوي: «لقد أصبح الموظِّفون البريطانيون مهرة في اختيار عمالة أجنبية رخيصة – حيث بذلت وكالات التوظيف جهدا في القارة للتعرّف إلى عمّال أجانب والتعاقد معهم»[2]؛ غير أن هذا التدفّق يعني، بالنسبة إلى القطاع الأوسع من السكان، المبتلاة أصلا بهشاشة وجودية وبمخاطر أوضاعهم ومآلاتهم الاجتماعية، المزيد من

(2) See www.bbc.co.uk/news/uk-31748423.

التنافس على سوق العمل، وعوزا أعمق للتيقن وفرصًا أقلّ للتحسن: وهذه حالة ذهنية متفجّرة سياسيًّا – مع سياسيين يتأرجحون بشكل أخرق بين رغبة لا تضاهى في التعبير عن امتنانهم لسادتهم أصحاب الرساميل وبين تهدئة مخاوف ناخبيهم.

وبالمجمل، وكما تبدو الأمور في الوقت الحالي وتعد بأن تظل لفترة طويلة، من غير المرجح أن تبطئ وتيرة الهجرة المكثفة؛ لا بسبب عوز الدوافع ولا بسبب التحسّن في براعة محاولة إيقافها. وكما عبّر روبرت وندر بأسلوب ظريف في مقدمة الطبعة الثانية من كتابه،«لنا أن نضع كراسينا على الشاطئ العدد الذي نشاء من المرات، وأن نصرخ في وجه الأمواج القادمة؛ لكن المدّ لن يصيخ السمع، والبحر لن ينحسر». [3] تشييد الجدران من أجل إيقاف المهاجرين قبل أن يصلوا إلى «حديقتنا الخلفية» شبيه بشكل ساخر بقصة الفيلسوف القديم **ديوجينس** الذي كان يدحرج البرميل الذي كان يسكن فيه وهو يذرع شوارع مدينته سينوب. وحين سُئِلَ عن أسباب سلوكه الغريب، أجاب بأنه حين وجد أن جيرانه يمترسون أبوابهم ويشحذون سيوفهم، أراد الإسهام في الدفاع عن مدينته ضد قوات الإسكندر المقدوني التي تقترب من مدينته.

غير أن ما حدث في السنوات القليلة الماضية يشكّل قفزة هائلة في زيادة أعداد اللاجئين وطالبي اللجوء طرأت على حجم المهاجرين الذين يطرقون أبواب أوروبا؛ وسبب هذه القفزة هو زيادة عدد

(3) Robert Winder, Bloody Foreigners: The Story of Immigration to Britain, Abacus, 2013, p. xiii.

الدول التي أصبحت في طريقها لأن تكون «فاشلة»، أو «الفاشلة» أصلا، أو الدول التي تغيب فيها – بالنسبة إلى كل الأغراض والمقاصد – سلطة الدولة، وبالتالي مناطق خارجة عن القانون، ومسارح لحروب قبلية وطائفية لا تنتهي، وجرائم جماعية، ولصوص يسرقون على مدار الساعة كل ما يستطيعون سرقته. وإلى حد كبير، هذا ضرر جانبي نتج عن الحملات العسكرية الكارثية، سيئة الطالع، التي لم يحسن البَتّة تقديرها، على أفغانستان والعراق، والتي انتهت بالاستعاضة عن أنظمة حكم ديكتاتورية بمسرح العصيان العنيف وسعاره الذي يفتح أبوابه باستمرار – تعينه وتحرّض عليه تجارة السلاح العالمية المطلق سراحها والمعززة بشركات تصنيع السلاح الطامعة في الربح، وبعون ضمني (على الرغم من أنه غالبا ما يُفتخر به علنا في معارض السلاح الدولية) تقدّمه الحكومات الطامحة إلى زيادة دخلها القومي. وكان طوفان اللاجئين الذين يدفعهم العنف إلى ترك أوطانهم وممتلكاتهم الأثيرة لديهم، والساعين إلى الحصول على مأوى من ساحات القتال، قد تجاوز التدفّق المستمر لما يسمى بـ «المهاجرين الاقتصاديين»، الذين تدفعهم الأمنية البشرية بامتياز والمتمثلة في الانتقال من تراب قاحل إلى مراعي العشب الأخضر: من أراضٍ محرومة من كل مستقبل، إلى أراضي الأحلام الغنية بالفرص. يقول بور كولير عن هذا التيار المتدفق من أناس يبحثون عن فرصة عيش كريم (الذي يجري بشكل مستمر منذ بداية البشرية، وإن تسارع منذ الصناعة الحديثة لأناس

زائدين عن الحاجة وحيوات مهدورة[4]:

الحقيقة الأولى هي أن الفجوة في الدخل بين الدول الفقيرة والدول الغنية واسعة بشكل بشع، وعملية النمو العالمي سوف تجعلها أوسع لعدة عقود. والثانية هي أن الهجرة لن تضيِّق هذه الفجوة بشكل كبير لأن آليات التغذية الإرجاعية غاية في الضعف. والثالثة هي أنه باستمرار الهجرة سوف يستمر الشتات في التراكم لعدة عقود. وهكذا، سوف تظل فجوة الدخل باقية، في حين تزيد تسهيلات الهجرة. والنتيجة هي أن الهجرة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية بدأت في التسارع. وبالنسبة إلى المستقبل المنظور، لن تصل الهجرة الدولية إلى مرحلة التوازن: فقد كنا نلحظ بدايات عوز التوازن بأبعاد ملحمية.[5]

بين عامي 1960 و2000، وفق حسابات كولير (حيث لم تتوفر في ذلك الوقت إحصائيات حتى عام 2000)، «ما ارتفع، من أقلّ من 20 مليونا إلى أكثر من 60 مليونا، كان هجرة من بلدان فقيرة إلى بلدان غنية. وكانت الزيادة تتسارع من عقدٍ إلى عقد... ومن الوجيه أن نفترض أن عام 2000 قد واصل هذا التسارع». ولنا أن نقول إن سكان الدول الفقيرة والغنية، إذا تُركت عملية الهجرة لمنطقها وزخمها، سوف يتصرّفون على طريقة السوائل في الأواني

(4) See Zygmunt Bauman, Wasted Lives: Modernity and Its Outcasts, Polity, 2003.

(5) Paul Collier, Exodus: Immigration and Multiculturalism in the 21st Century, Oxford University Press, 2013 - quoted from the 2014 Penguin edition, pp. 50-1.

المستطرقة. إذ محتّم على عدد المهاجرين أن يزيد إلى مرحلة التوازن، إلى أن تتساوى مستويات الرفاه في القطاعات «المتقدمة» والقطاعات «النامية (؟)» من الكوكب المعولم. غير أن الوصول إلى مثل هذه النتيجة سوف يستغرق عدّة عقود – حتى في حال الحؤول دون عطفات المصير التاريخي غير المتوقعة.

وكان اللاجئون من وحشية الحروب والطغيان أو همجية الوجود المحروم واليائس قد طرقوا أبواب شعوب أخرى منذ بداية العصور الحديثة. وكانوا دائما، بالنسبة إلى من يعيشون وراء هذه الأبواب – كما هو حالهم الآن – غرباء. غرباء ينزعون إلى إثارة القلق تحديدا لأنهم «غريبون» – وبالتالي فإنهم مفاجِئون بشكل مخيف، خلافا لمن نتفاعل معهم ونعتقد أننا نعرف منهم ما يجب علينا توقعه؛ وحسب علمنا، لعلّ التدفق الهائل للغرباء قد دمّر الأشياء التي نوقّر – وسوف يشوّه أو يمحق أسلوبنا المألوف بشكل مواسٍ في الحياة. وعادة ما نقسّم من اعتدنا على العيش معهم في الأحياء المجاورة، في شوارع المدينة، أو في مواقع العمل، إلى أصدقاء وأعداء، فهم إما أشخاص مرحَّب بهم أو أشخاص نتحمّلهم [نتسامح معهم]؛ ولكن بصرف النظر عن أي صنف نلحقهم به، فإننا نعرف جيِّدًا كيف نتصرف إزاءهم وكيف نسيّر تفاعلاتنا معهم. أما في حالة الغرباء، فإننا لا نعرف ما يكفي ليتسنّى لنا أن نقرأ بشكل جيّد مناوراتهم وأن نشكل استجاباتنا المناسبة – أن نخمّن ما عساه أن تكون نيّاتهم وما الذي سوف يقومون به تاليا. والجهل بكيفية التصرف، بكيفية التعامل مع موقف ليس من صنعنا وليس تحت

سيطرتنا، سبب رئيس للقلق والخوف.

قد نقول إن هناك إشكاليات عامة وارتجالية تثور حين يكون هناك «غرباء بين ظهرانينا» – فهي تبرز في كل الأوقات وتطارد كل شرائح المجتمع ذات الكثافة المتشابهة بدرجة متشابهة إلى حدّ ما. ولزامٌ أن تولّد المناطق المكتظة بالسكان اندفاعات «انجذاب مختلطة» (نحو بيئات متنافرة متنوعة تنذر بخبرات غير معروفة ولم يسبق تقصيها، ولهذا السبب فإنها تعد بمتع المغامرة والاكتشاف) و«رهابات مختلطة» (مخاوف من الحجم الهائل من الأشياءِ المحبِطة، وغير المعروفة، وغير القابلة للترويض، وغير القابلة للسيطرة). وأوَّلُ اندفاع هو وسائل الجذب الأساسية في حياة المدينة – والثاني، على العكس من ذلك، هو شرورها الأكثر إدهاشًا، خصوصًا في عيون الأقلّ حظًّا وسعةَ حيلة، من ليست لديهم – خلافا للأغنياء، وذوي الامتيازات، القادرين على شراء «أحياء سكنية مسوّرة» لعزل أنفسهم عن الاضطرابات والقلاقل المزعجة والمحيّرة والتي تكون أحيانا مروّعة والتي تشهدها الشوارع المزدحمة في المدينة – القدرة على عزل أنفسهم عن العدد الذي لا يحصى من الشراك والكمائن المبعثرة في البيئة الحضرية المتنافرة، العدائية وغير الودودة وغير الجديرة إلى حد كبير بالثقة، المقضي عليهم أن يعرضّوا بأنفسهم إلى مخاطرهم الخفية بقية حيواتهم. وكما أفاد ألبرتو ناردلي في عدد صحيفة **الغارديان** (*Guardian*) الصادر يوم 11 ديسمبر 2015، «يعتبر ما يقرب من 40٪ من الأوروبيين الهجرةَ الموضوع الشاغل الذي يواجه «الاتحاد الأوروبي» الأكثر أهمية من أي موضوع آخر.

ومنذ عام واحد فقط، أقلّ من 25٪ من الأوروبيين كان يقول بهذا. وواحد من كل بريطانيَّين اعتبر الهجرة من أهم الشواغل التي تواجه البلد». [6]

غير أن هذا التناقض الدائم في الحياة الحضرية، في عالمنا متعدد المراكز، والمختل، الذي تتزايد فيه درجة رفع القيود، ليس الشيء الوحيد الذي يُشعرنا بالانزعاج والخوف من رؤية الوافدين المشرّدين، والذي يثير العداوة ضدهم، ويشجّع على العنف – وعلى استخدام (أو سوء أو إساءة استخدام) فقر المهاجرين المدقع، ومحنتهم العاجزة التي تدعو إلى الرِّثاء. ذلك أننا نستطيع أن نحدّد عنصرين آخرين يقومان بذلك، نجما عن السجايا المتفردة لأسلوبنا الذي أعقب رفع قيود عن الحياة والتعايش – عاملين يبدو أن كلا منهما يتمايز عن الآخر، ما يجعلهما يؤثران غالبا في أصناف مختلفة من الناس. وكلٌّ من هذين العاملين يضاعف من حدة ازدراء المهاجرين والاستياء منهم – ولكن في قطاعات مختلفة من أهل البلد.

ويتّخذ الدافع الأول، ولو بصورة حديثة بعض الشيء، النمط الذي سبق رسم خطوطه الرئيسة في قصة إيسوب الشهيرة حول الأرانب البرية والضفادع.[7] أرانب هذه القصة تتعرّض إلى اضطهاد سائر الحيوانات إلى حدّ أنها لم تعد تعرف إلى أين تذهب.

---

(6) www.theguardian.com/commentisfree/2015/dec/11/the-media-needs-totell-the-truth-on-migration-not-peddle-myths.

(7) As retold on www.taleswithmorals.com/aesopfable-the-hares-and-thefrogs.htm.

وكانت كلما رأت حيوانا يقترب منها تشرع في الجري هربا منه. وفي أحد الأيام رأت فرقة من الخيول البرية تتدافع من حولها، فانتابتها حالة ذعر شديد، وانطلقت تعدو صوب بحيرة، بعد أن عقدت العزم على أن تغرق فيها بدلا من أن تقضي حياتها في خوف مستمر. وما أن اقتربت من البحيرة، حتى هُرعت فرقة من الضفادع، خافت بدورها من اقتراب الأرانب، إلى القفز في البحيرة.: «صحيح»، فيما قالت إحدى الأرانب، «الأمور ليست سيئة على النحو الذي تبدو به». لا حاجة إلى تفضيل الموت على الحياة بسبب الخوف. والعبرة من قصة إيسوب واضحة وصريحة: الشعور بالرضا الذي أحسّ به هذا الأرنب – الهدنة المرحب بها من جزع الاضطهاد اليومي – ناجم عن اكتشاف أن هناك دائما من يقع في مأزق أسوأ من مأزقه.

الأرانب التي تتعرّض لـ «اضطهاد سائر الحيوانات»، والتي تجد نفسها في محنة شبيهة بمحنة من تصفهم قصة إيسوب، كثيرة في مجتمع الحيوانات البشرية – وفي العقود الأخيرة ازداد عددها ويبدو أن هذه الزيادة غير قابلة لأن تتوقف. إنها تعيش في شقاء، وذلّ، ومهانة وسط مجتمع يعمل على نبذهم بينما يتباهى برغيد عيشه ورفاهه غير المسبوق؛ فبعد أن أصبحت الأرانب بشكل روتيني موضع سخرية وتقريع «سائر الحيوانات البشرية»، غدت تشعر بأنها تتعرّض للإهانة والاضطهاد عبر التقليل من شأنها وإنكار قيمتها على يد شعب آخر، وتتعرّض في الوقت نفسه لتوبيخ وإذلال وسخرية محَكمة ضميرها بسبب عجزها البيّن عن مضاهاة من هم أعلى مرتبة منها. ففي عالم يُفترض فيه من كل واحد، ويُتوقع منه،

ويُحض على أن يكون «لنفسه (أو لنفسها)»، يُلقى بمثل هذه الأرانب البشرية، التي أنكر عليها بشر آخرون الاحترام، والرعاية والاعتراف، تماما كما هو حال أرانب إيسوب التي تعرّضت لـ «اضطهاد سائر الحيوانات»، في ذلك «الحضيض» الذي اعتُبر غنيمة الشيطان الشرعية – واحتفظ بها طيلة الفترة اللازمة، بلا أمل، ناهيك بوعد موثوق، بالخلاص أو الهرب.

وبالنسبة إلى المنبوذين الذين حسبوا أنهم وصلوا إلى الحضيض، اكتشاف حضيض تحت الحضيض الذي دُفعوا إليه هم أنفسهم حدث منقذ للروح، يعيد إليهم كرامتهم الإنسانية ويحافظ على ما تبقّى من احترامهم لأنفسهم. ويخلق وصول أعداد هائلة من المهاجرين المشردين المحرومين من حقوقهم الإنسانية، ليس عمليا فحسب بل بحرفية القانون، فرصة (نادرة) لمثل هذا الحدث. ويقطع هذا شوطا كبيرا في تفسير تزامن الهجرة المكثفة في هذا العصر مع ظهور قدر كبير من رهاب الأجانب، والعنصرية، والتنويعة الشوفينية من النزعة القومية – والنجاح الانتخابي المدهش بقدر ما هو غير مسبوق الذي حققته أحزاب وحركات عرقية، وشوفونية، تعاني من رهاب الأجانب، وحققه قادتها القوميون المتطرفون.

فقد حصلت «الجبهة الوطنية»، التي تقودها مارين لو بن، على معظم الأصوات التي حصلت عليها من الطبقات الأدنى من المجتمع الفرنسي – من المحرومين، وضحايا التمييز، والمعدمين والخائفين من الإقصاء – بعد أن حشدت الدعم بالدعوة الصريحة

أو المفترضة ضمنا «فرنسا للفرنسيين».[8] إذ لم يكد يكون في الوسع تغاضي أناس مهدَّدين عمليا بالعزل من مجتمعهم، وإن لم يكونوا مهددين به (حتى الآن) رسميا، عن مثل هذه الدعوة: ففي النهاية، تؤمّن النزعة القومية لهم احتراما للنفس تلاشى أو انمحق تماما. ما أنقذ «قمامة» الولايات الأمريكية الجنوبية «البيضاء» [الفقراء البيض] من تطرفات كراهية ذاتية موجعة وانتحارية هو وجود زنوج دون-بشريين أنكروا عليهم حتى الميزة الوحيدة التي كان من حقهم على الأقل في أذهانهم - التباهي بها: جلدهم الأبيض. أن تكون فرنسيا (أو فرنسية) ملمح (لعلّه الوحيد الممكن عمليا) يضع نظراءك الفرنسيين ضمن صنف النبلاء، وأصحاب السموّ، والعظماء في القمة، ويضعهم في الوقت نفسه فوق الغرباء المتشابهين في البؤس، الوافدين عديمي الدولة. ويقوم المهاجرون مقام الحضيض المستهدف المتموضع في درك أسفل - تحت الحضيض الذي خُصّص لـ ***البؤساء*** من أهل البلد وألزموا به؛ وهو حضيض قد يجعل نصيب المرء أقلّ بقليل من الحط المطلق للشأن، وبالتالي أقلّ

---

(8) قد تكون فرص مارين في الوصول إلى السلطة محدودة، لكن رهانها على أعداد الناقمين والساخطين المتزايدة أقوى من أي وقت مضى. وهي، حسب تعليق محطة BBC بعد الجولة الثانية من انتخابات فرنسا المناطقية عام 2015، "آهة تفريج الكُرب الفرنسية. وهي أيضا الصوت الذي يصدر عنك حين تتلقى لكمة في البطن"، والذي كان على مرشحي "الحزب الاشتراكي" أن ينسحبوا منها كي يوقفوا "الجبهة الوطنية"، وعلى المنوال نفسه مهّدوا الطريق لانتصار خصمهم الأساسي، جمهوريي الجناح اليميني أنصار م. ساركوزي

(www.bbc.co.uk/news/world-europe-35088276).

ولكن 'البطالة زادت في الأثناء؛ والإرهاب تفشى؛ وأسلوب العصيان المسلّح مستمر في الانتشار'.

بقليل مرارة، وعدم قابلية لأن يطاق ويحتمل. ويجب أن يُخبر المهاجرون بأنهم يعيشون في زمن مستعار، وأنهم سوف يُبقون على هذا الحال – على الأقل كي يشعر الفرنسي والفرنسية، في السراء والضراء، بأنه في بيته.

وهناك سبب أكثر استثنائية (أي يتجاوز التوجس 'العادي' اللارتجالي في الغرباء) للاستياء من التدفق الهائل للمهاجرين وطالبي اللجوء، وهو سبب مغرٍ لدى قطاع مختلف من المجتمع – «**الهشاشتاريا**» الطالعة [*precariat* كلمة تجمع بين البروليتاريا والهشاشة، وتشير إلى أناس يعانون عوز الأمن وعدم القدرة على التوقع] – التي تخشى من فقد منجزاتها وممتلكاتها ومكانتها الاجتماعية الموقَّرة والأثيرة، وخلافا لأرانب إيسوب، مكافئيهم البشريين، تشعر بالقنوط لأنها فقدتها أو لم تمنح فرصة الحفاظ عليها.

ولا نستطيع أن نتغاضى عن ملاحظة أن الظهور الهائل والمفاجئ لغرباء في شوارعنا لم نكن سببا فيه وليس تحت سيطرتنا؛ إذ لم يستشرنا أحد؛ ولم يطلب أحد موافقتنا. لا غرو إذن أن موجات المهاجرين الجدد المتلاحقة موضع استياء بوصفها (كي نتذكّر عبارة بيرتولت بريتش) «نُذر أخبار سيئة». إنها تمظهرات لانهيار نظام (أيا ما كان نعتبره «نظاما»: وضع تكون فيه العلاقات بين الأسباب والنتائج مستقرة، ويمكن بالتالي استيعابها وتوقعها، بما يسمح للمرء بمعرفة الكيفية التي يتصرف بها)، فقد قوته الملزمة. ذلك أن المهاجرين نسخة محدّثة – «جديدة ومنقّحة»، عولجت بطريقة أكثر

جدية – من «أناس السندويتشات» الذين عاشوا في عشرينيات القرن الفائت الجامحة بأسلوب معربد ومتهور، يحملون عبر شوارع المدينة إعلانات المحتفلين السذّج بأن «نهاية العالم كما نعرفه أصبحت وشيكة». إنهم، على حد تعبير جونثن رثرفورد اللاذع، «ينقلون الأخبار السيئة من ركن قصي في العالم إلى عتبات أبوابنا».[9] وهم يجعلوننا ندرك، ونتذكّر باستمرار، ما نتوق إلى نسيانه أو نأمل في الخلاص منه: قوى عالمية، نائية، نسمع عنها أحيانا، لكنها في معظم الوقت لا تُحَسّ ولا تُجَسّ، مبهمة، وغامضة، ولا يسهل تخيّلها، وقوية بما يكفي للتدخّل في حيواتنا بينما تتجاهل وتتغاضى عن تفضيلاتنا. ويُنزع إلى اعتبار «الضحايا المصاحبون» لهذه القوى، بمنطق فاسد، على أنها «طلائع» تلك القوى – التي تشيّد الآن حاميات بين ظهرانينا. ويذكّرنا هؤلاء الهائمون على وجوههم – ليس باختيارهم بل بحكم قدر لا قلب له – بشكل مزعج، ومثير للحنق والرعب، بهشاشة وضعنا (غير القابلة للعلاج؟) والهشاشة المزمنة التي يعاني منها رفاهنا الذي كافحنا طويلا من أجله.

ومن العادات البشرية – بامتياز – أن نلوم ونعاقب الرسول على المحتوى الكراهي للرسالة التي يحمل والمرسلة – في هذه الحالة، من القوى العالمية المحيّرة، والغامضة، والمخيفة، التي نشكّ (للسبب وجيه) في تحمّلها مسؤولية الشعور المهين والمسبّب للكرب بعدم

(9) Jonathan Rutherford, After Identity, Laurence and Wishart, 2007, p. 60.

التيقن الوجودي الذي يضعف ويدمر ثقتنا ويمحق طموحاتنا، وأحلامنا، وخططنا الحياتية. وفي حين لا نكاد نقوى على فعل أي شيء لإلجام قوى العولمة المراوغة والقصيّة، فإننا نستطيع على الأقل أن نصبّ جام غضبنا، الذي سببّته وتظل تسبّبه لنا، بما يريحنا من كروبه، على منتجاتها، القريبة منا والمتاحة لنا. وبطبيعة الحال، لن يقترب هذا من جذور المشكلة، ولكنه قد يخفف، لبرهة على الأقل، من هوان قلّة حيلتنا وعجزنا عن مقاومة هشاشة موضعنا في العالم المقعِدة.

ويؤمّن هذا المنطق المعوج، والهيئة الذهنية التي ينتج والعواطف التي يطلق جماحها، مروجا خصبة ومغذية إلى حد كبير تغري كثيرا من جامعي الأصوات السياسيين بالرعي فيها. وهذه سانحة لا يفرّط في اغتنامها عدد متزايد من الساسة. واستغلال القلق الذي يسبّبه تدفق الغرباء - والذي يُخشى أن يزيد من انخفاض الأجور والمرتبات التي تستعصي على الارتفاع، ويطوّل طوابير، طويلة أصلا، في سعي (غير مجدٍ) للحصول على وظائف نادرة بشكل عنيد غواية لا تقاومها سوى قلة من الساسة الذين يتولون مناصب في الدولة أو يتطلعون إلى توليها.

وقد تكون الإستراتيجيات التي يطبّقها الساسة لاغتنام هذه السانحة، بل هي بالفعل، كثيرة ومتنوعة، ولكن ثمة أمر يجب أن يكون واضحا: سياسة الفصل المتبادل والحفاظ على مسافة تباعد، وتشييد الجدران بدلا من الجسور، وبناء «غرف صدى» عازلة

للصوت [كناية عن التواصل فحسب مع من يتخذون مواقف شبيهة لمواقفنا] بدلا من تأمين خطوط ساخنة لتواصل غير مشوَّش (وبالمجمل، نفض المرء يديه والتعبير عن اللامبالاة في إيهاب التسامح) لا يذهب بنا إلى أي وجهة عدا أرض التوجس المتبادل الماحلة، والتغريب والتفاقم. وبجلب الراحة بشكل مخادع (عبر إشاحة التحدي عن مرمى البصر) على المدى القصير، تخزّن مثل هذه السياسات الانتحارية قنابل موقوتة مآلها أن تنفجر. ولهذا يجب أن تكون النتيجة واضحة بالقدر نفسه: السبيل الوحيدة للخلاص من إزعاجات الحاضر وويلات المستقبل إنما يؤدي إلى رفض غوايات الفصل الخادعة؛ وبدلا من رفض مواجهة واقعيات «كوكب واحد، إنسانية واحدة» التي تتحدى عصرنا، وبدلا من نفض أيدينا وعزل أنفسنا عن الخلافات واللاتشابهات والتغريبات المزعجة والمفروضة على الذات، يجب علينا البحث عن مناسبة للاقتراب والتماس المتزايد معها – على أمل أن *تندمج* الآفاق، بدلا من *انشطارها* المستحَث والمفتعل، والمسبِّب لحالة من التفاقم الذاتي.

نعم أنا أدرك تماما أن اختيار هذا المسار ليس وصفة لحياة خالية من الكدر والمتاعب والجهود لتحقيق المهمة التي تشترط اهتماما. إنه ينذر بأوقات طويلة، ووعرة، وشائكة، بشكل مروّع. وليس من المرجح أن يجلب تفريجا فوريا من القلق – بل إنه قد يثير، في البداية، المزيد من المخاوف، وتفاقم الشكوك والخصومات القائمة. ومهما يكن من أمر، لا أعتقد أن هناك حلا مختصرا بديلا، أسهل وأقلّ خطرا للمشكل. البشرية في أزمة – ولا مخرج من هذه الأزمة إلا

بتضامن البشر. وأوّل عائق في الطريق إلى الخروج من الاغتراب المتبادل هو رفض الحوار: الصمت الناجم عن الاغتراب الذاتي، والانعزالية، وعدم الاهتمام، والتجاهل، وبوجه عام، اللامبالاة، والداعم لها في الوقت نفسه. ولهذا، بدلا من النظر مقاربة جدلية رسم الحدود من خلال ثنائية المحبة والكراهية، تلزم مقاربتها من خلال ثلاثية المحبة، والكراهية، واللامبالاة أو التجاهل.

والموقف الذي نجد فيه أنفسنا ونحن على عتبة عام 2016 – وعلى نحو لا يقبل العلاج في الوقت الراهن – متناقض، ويبدو أن التنظير لمباشرته وخلوّه من اللبس – إذا رغبنا في تطبيقه عمليا – ينذر بمخاطر تفوق الخلل الذي يتظاهر بعلاجه. ذلك أنه لا يقبل الحلول المختصرة، وإذا أفكرنا في مثل هذه الحلول، فإنه لا سبيل لتطبيق هذا التنظير دون تعريض الكوكب، بيتنا المشترك، لمخاطر طويلة الأمد، أكثر كارثية من مأزقنا المشترك الراهن؛ وأيا كانت الخيارات التي يُركن إليها، يجب علينا أن نتذكّر دائما أنها سوف تؤثر في مستقبلنا المشترك (الذي نأمل أن يكون طويلا)، ولهذا يجب أن يكون مرشَّدا بمبدأ التقليل من مثل هذه المخاطر، بدلا من تضخيمها. ويستبين أن اللامبالاة المتبادلة لن تنجح في هذا الاختبار.

سوف أعود إلى هذه المسألة في الفصل 4، حيث نستحضر، نتفكّر، ونحدّث توصية كانط – التي مرّ عليها أكثر من قرنين، لكنها أصبحت أشدّ إلحاحا.

ودعوني الآن أذكّركم بفقرة أخرى، مستلّة من خطبة للبابا فرانسيس – الذي أعتبره أحد الشخصيات العامة القليلة التي حذّرتنا من مخاطر الأخذ بإشارة بونيتس بيليت بنفض أيدينا من عواقب المصائب والمحن الراهنة، التي نعدّ جميعا، في الوقت نفسه، وبدرجة أخرى، ضحاياها وجناتها. فبخصوص مسألة رذيلة أو خطيئة اللامبالاة، قال البابا فرانسيس في 8 يوليو 2013 خلال زيارته للامبيدوسا – حيث بدأ «الهلع الأخلاقي» الراهن والكارثة الأخلاقية الناشئة:

كم منا، وأنا منهم، فقد موضعه؛ لم نعد نولي اهتماما بالعالم الذي نعيش فيه؛ إننا لا نهتم؛ ولا نحمي ما خلقه الله لكل منا، وقد أصبحنا عاجزين حتى عن رعاية بعضنا البعض! وحين تفقد البشرية ككل موضعها، فإنها تجد نفسها في تراجيديا شبيهة بما نشهده الآن ... والسؤال الذي يجب علينا طرحه هو: من المسؤول عن دماء أخوتنا وأخواتنا التي تسفك؟ لا أحد! هذه هي إجابتنا: إنه ليس أنا؛ إذ لا شأن لي به؛ لا بدّ أنه شخص آخر، ولكن الأمر المؤكد هو أنني لست المسؤول ... لا أحد في عالمنا اليوم يشعر أنه مسؤول؛ لقد فقدنا الشعور بالمسؤولية عن أخوتنا وأخواتنا ... ثقافة الراحة، التي تجعلنا لا نفكّر إلا في أنفسنا، تجعلنا لا نحسّ بصرخات الآخرين، ونعيش في فقاعات صابون تظل، مهما كانت جميلة، هشّة؛ فهي تعطي وهما زائلا وخاويا ينجم عنه شعور باللامبالاة إزاء الآخرين؛ والحال أنها تؤدي إلى عولمة اللامبالاة. وفي هذا العالم المعولم، وقعنا في براثن لامبالاة معولمة. لقد اعتدنا على

معاناة الآخرين؛ فلم تعد تؤثر فيّ؛ ولا تعنيني؛ ولا شأن لي بها!

ويدعونا البابا فرانسيس إلى «إزالة الجزء من هيرودس [الذي وصفه المسيح بالثعلب، كناية على مكره وغدره] المتخفي في قلوبنا؛ دعونا نسأل الرب نعمة البكاء على لامبالاتنا، على قسوة عالمنا، وقسوة قلوبنا، وقسوة كل من يتخذ القرارات الاجتماعية والاقتصادية، دون أن يعلن عن اسمه، التي تفتح الباب لمواقف تراجيدية من هذا القبيل». وبعد أن يقول هذا، يتساءل: «هل بكى أحد؟ هل بكى أحد اليوم في عالمنا؟»

2

عوز أمنٍ طافٍ يبحث عن مرساة

يعرّف **قاموس أكسفورد المختصر للإنجليزية**- *The Shorter Oxford English Dictionary* «الأمن» بأنه «حالة يكون فيها المرء محميا من التعرض للخطر» – ولكنه يعرّفه أيضا بانه «شيء يوفّر الأمان؛ الحماية، الحراسة، الدفاع»: وهذا يجعله ضمن الكلمات غير الشائعة (ولكنها أيضا ليست نادرة) التي تفترض/ تلمّح/ تقترح/ تضمر رابطة انتقائية عضوية – وبالتالي قارّة ومغلقة مرة وإلى الأبد – تربط الظرف بوسائل تحقيقه المفترضة (فهي نوع من الوحدة شبيهة مثلا بما تقترحه كلمة «نبل»). و*الظرف* الذي تحيل عليه هذه الكلمة موقَّر ومرغوب بشكل كبير وعميق وتسليمي من قِبل معظم مستخدمي اللغة؛ وهكذا فإن الاستحسان والاعتبار اللذان يسبغهما عموم الناس عليه يجدان سبيلهما إلى *حماة* الأمن أو *مقدميه* المعترف بهم، والذين يحيل عليهم الاسم، دفعة واحدة. وتتمتع الوسائل أيضا بمجد الظرف، وتشارك بالتالي في مرغوبيته المتفق عليها. وما أن يُنجز هذا، يميل نمط سلوكي قابل كليا للتنبؤ إلى التجسد تلقائيا، وبطريقة نمطية في كل ردود الفعل

الانعكاسية المشروطة. هل تشعر بعدم الأمن؟ اطلب وألحّ في طلب المزيد من خدمات الأمن العام كي تحميك، و/ أو اشتر المزيد من أدوات الأمن التي يُعتقد أنها تحول دون المخاطر. أو: هل يشكو الذين انتخبوك لمنصب رفيع أو يشعرون بأنهم ليسوا آمنين بما يكفي؟ وظِّف/ عيّن المزيد من أفراد الحرس الأمني واعطهم المزيد من الحرية في التصرف وفق ما يرونه ضروريا – مهما كان تصرفهم بغيضا ومثيرا للاستهجان والاستياء – وأعلن على نطاق واسع ما قمت به.

«securitization» [الأمننة، وهي في الأصل عملية مالية يتم فيها إصدار صكوك تحمل قيمة أصول تدرّ عائدا وتباع بعد ذلك إلى المستثمرين، بقصد تأمين سيولة] مصطلح لم يسبق لنا السماع عنه – ولم يجد بعد طريقه إلى القواميس المتوفرة في أكشاك بيع الكتب – لكنه ظهر مؤخرا في الخطب العامة، وقد استُحدث وسرعان ما تُبنِّي ضمن مفردات الساسة ورجالات الإعلام. والمقصود من هذا المصطلح الجديد هو إعادة التصنيف المكرورة لشيء كنا نحسب أنه ينتمي إلى صنف آخر من الظواهر، أي بوصفه أحد حالات «عوز الأمن»؛ وبطريقة تكاد تكون تلقائية يعقب إعادةَ التصنيف تحويلُ ذلك الشيء إلى مجال المؤسسات الأمنية، ومهمتها وإشرافها. ولأن اللبس الدلالي سالف الذكر ليس، بطبيعة الحال، سبب مثل هذه الآلية الذاتية، فإنه بلا شك يجعل أداءها أسهل. ويمكن لردود الفعل الانعكاسية المشروطة أن تحقّق أغراضها دون أي حجة مطوَّلة وإقناع مُجهد: سلطة عبارة هيدغر «das Man » [هم] أو

عبارة سارتر «I'on» [نحن] («هذه هي الكيفية التي تسير بها الأمور، أليس كذلك؟») تجعلها واضحة وبيّنة بذاتها إلى حدّ يجعلها عمليا غير ملحوظة وبمنأى عن كل شكّ. ويبقى ردّ الفعل الانعكاسي المشروط، بشكل آمن، بمعزل عن التأمل – على بعد مسافة آمنة من أضواء المنطق الكاشفة. وهذا هو السبب الذي يجعل الساسة يركنون مبتهجين إلى اللبس الذي يعاني منه المصطلح: فبجعل مهمتهم أسهل وبضمان مصادقة شعبية سابقة لتصرفاتهم– حتى إن لم تؤت الآثار الموعود بها – يعين الساسة على إقناع ناخبيهم بأنهم يحملون مظلماتهم محمل الجد ويتصرفون على وجه السرعة وفق التفويض الذي يفترض أن تمنحه هذه المظلمات.

التالي مجرّد مثل، مختار عشوائيا من أحدث عناوين الأخبار: ما أوردته صحيفة **هفينغتون بوست** (*Huffington Post*) بعيد الاعتداءات الإرهابية التي اجتاحت باريس:

قال الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند إن حالة الطوارئ سوف تُعلن في أنحاء فرنسا وسوف تُغلَق الحدود الوطنية بعد موجة الهجومات التي حدثت مساء الجمعة في باريس ... «الأمر مرعب»، قال هولاند في بيان موجز بُثّ عبر شاشات التلفزة، مضيفا أنه دعا الحكومة إلى عقد جلسة. وأضاف «سوف تعلن حالة الطوارئ، والتدبير التالي هو غلق الحدود الوطنية». «يجب علينا أن نضمن ألا يأتي أحد كي يقوم بأي فعل، أيا كان، ونتأكد من أن من ارتكبوا هذه

الجرائم سوف يلقَى القبض عليهم حين يحاولون مغادرة البلاد.[10]»

وقد أوردت **فينانشل تايمز** (*Financial Times*) ردّ الفعل الرئاسي نفسه تحت عنوان مراوغ: «قبض هولند على السلطة عقب أحداث باريس»: «الرئيس هولاند يعلن حالة الطوارئ في البلاد مباشرة بعد هجومات 13 نوفمبر. وهذا يسمح للشرطة بكسر الأبواب وتفتيش المنازل دون تصريح، وبتفريق الجموع والاجتماعات، وفرض حظر للتجوال. وهو يمهّد أيضا لنزول الفِرق العسكرية إلى الشوارع.»[11] وكان مشهد الأبواب المحطمة، وأسراب رجال الشرطة وهي تفرّق الاجتماعات وتقتحم البيوت دون طلب موافقة المقيمين فيها، والجنود وهم يذرعون الشوارع في وضح النهار – وغيره من المشاهد المماثلة يعطي انطباعا قويا حول البرهنة على تصميم الحكومة على الذهاب إلى النهاية، إلى «صميم المشكلة»، لتخفيف أو تفريج كروب عوز الأمن التي تزعج رعاياها أو تفريجها كليا.

ويمثّل إثبات نيّة راسخة والتصميم على تحقيقها (كي نستعمل تمييز روبرت مورتن المفهومي الشهير) الوظيفة «الظاهرية» لهذه المشاهد. غير أن الوظيفة «الكامنة» هي العكس تماما: تعزيز وتسهيل عملية «أمننة» الكثير من مصادر هموم ومخاوف الناس

(10) www.huffingtonpost.com/entry/hollande-attacks-borderscurfew_56467d29e4b045bf3def3699.

(11) http://foreignpolicy.com/2015/11/20/hollandespost-paris-power-grab.

الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن بيئة عوز الأمن – الناجمة بدورها عن ضعف وتمزّع الظرف الوجودي الراهن. ففي النهاية، ثمة ما يضمن أن تخلق المشاهد سالفة الذكر مناخ حالة طوارئ، وعدوٍّ يتربص على البوابة، ومكائد ومؤامرات – باختصار، مواجهة البلد، وبيوتنا، خطرا أخلاقيا. ومحتّم أن تحصِّن أولئك «الموجودين هناك»، الذين يقومون بدور درع العناية الإلهية (الوحيد، الذي لا بديل لنا سواه؟) الذي يمنع كوارث مروّعة من أن تلحق بالبلد وبيوت قاطنيها.

مسألة ما كانت الوظيفة الظاهرية لتلك المشاهد قد تحققت بشكل ناجح مسألة فيها شكّ، وهذا أقلّ ما يمكن أن يقال عنها. غير أنه ليست هناك شكوك حول مسألة ما إذا كانت تبرّئ نفسها بشكل عبقري من وظيفتها الكامنة. آثار استعراض رئيس الدولة العلني لعضلاته (وعضلات الأجسام الأمنية التي تأتمر بأمره) كان سريعا، وكذا كان شأنها في عدد وفير من الإنجازات السابقة لمتولي منصب الرئاسة الراهنة، إلى أن كشفت استطلاعات الرأي عن كونه رئيس فرنسا الأقلّ شعبية منذ عام 1945. وبعد ما يقرب من أسبوعين، كان في وسع نتالي إلسلي أن توجز تلك الآثار تحت عنوان لا يترك براحا واسعا للخيال: «بعد باريس، تحلّق شعبية هولاند في أعلى مستوياتها خلال ثلاث سنوات»:

كشف استطلاع للرأي يوم الثلاثاء عن زيادة «غير مسبوقة» في الثقة في الرئيس بلغت 20 نقطة، حيث وصلت في ديسمبر إلى 35٪

– وهذا مستوى لم تبلغه منذ ديسمبر 2012. وحسب الصحيفة اليومية الفرنسية **لو فيغرو** (*Le Fagaro*)، تبيّن نتائج استطلاع وكالة TNS Sofres أن 35٪ من الشعب الفرنسي يقولون إنهم يثقون في قدرة هولاند على التعامل مع عواقب الهجومات التي أعلنت «داعش» عن مسؤوليتها عنها، وهذه نسبة أعلى من نتيجة استطلاع أُجري في أغسطس التي بلغت 13 ٪ ... وقد بيّن استطلاع آخر للرأي نشرته يوم الثلاثاء Ifop-Fiducial لصالح الصحيفة الأسبوعية الفرنسية **باريس ماتش**،(*Paris Match*) كما بين راديو سو، زيادة درامية في دعم هولاند. وحسب رؤية 983 مواطنا فرنسيا، تضاعف تقويم المصادقة على هولاند من 28٪ في نوفمبر إلى 50٪ في ديسمبر.[12]

الإحساس السائد بعوز الأمن الوجودي حقيقة قاسية: لعنة حقيقية على مجتمعنا الذي يفخر، على شفاه قادته السياسيين، بالتخفيف المتنامي للقيود على أسواق العمل، وبجعل العمل «عملية مرنة»، ولهذا فإنه سيء السمعة لكونه يشيع هشاشة متفاقمة في المواقف الاجتماعية وعدم استقرار في الهويّات المعترف بها اجتماعيا – وتوسّعا لا يتوقف لرتب الهشاشتاريا (وهذا صنف اجتماعي جديد، عرّفه غاي ستاندنغ أساسا بالرمال المتحركة الذي يُرغم على التحرك فيها). وخلافا لما يراه كثيرون، ليس عوز الأمن هذا مجرد نتائج سعي الساسة إلى إحراز مكاسب انتخابية، أو سعي

(12) http://europe.newsweek.com/after-paris-hollandes-popularity-soarshighest-level-three-years-400299?rm=eu.

وسائل الإعلام التي تفيد من البرامج التي تبيع الهلع؛ غير أن عوز الأمن الحقيقي، الواقعي بطبيعته، القائم على الظرف الوجودي الخاص بالتوسع المستمر لقطاعات السكان طحين مفضل لدى طاحونة الساسة. وهذا الضعف في طور أن يتحول إلى مادة أساسية – وربما بارزة – صمِّمت وفقه التقنية الراهنة للحكم.

والحكومات ليست مهتمّة بالتخفيف من قلق المواطنين، بل بتغذية القلق الناشئ عن عدم التيقن في المستقبل والإحساس الغامر والمستمر بعوز الأمن – مادام أمكن رسو جذور عوز الأمن في مواضع توفّر فرص تصوير فوتوغرافية كثيرة لوزراء يستعرضون عضلاتهم، بينما تخفي عن المشهد حكاما تغمرهم مهمة أضعف من أن ينجزوها. «الأمننة» حيلة ساحر، صُممت بحيث تكون كذلك؛ وهي تكمن في تحويل القلق من مشاكل تعجز الحكومة عن التعامل معها (أو لا تتوق إلى محاولة التعامل معها) إلى مشاكل يمكن رؤية – يوميا وعلى آلاف الشاشات – أن الحكومة تتطلّع إلى علاجها بنجاح (وتنجح أحيانا في علاجها). ومن بين مشاكل النوع الأول، ثمة عوامل رئيسة في الظرف البشري مثل توفر وظائف نوعية، وموثوقية المكانة الاجتماعية واستقرارها، والحماية الفعالة ضد الحطّ الاجتماعي من الشأن، والحصانة من إنكار الكرامة – كل محددات الأمن والرفاهة التي تعجز الآن الحكومات، التي وعدت ذات مرة بالتوظيف الكامل والأمن الاجتماعي الشامل، عن التعهد بحلّها، ناهيك بحلها بالفعل. وضمن مشاكل النوع الثاني، تقوم الحرب ضد تآمر الإرهابيين على أمن عموم الناس الجسدي، وممتلكاتهم

الأثيرة لديهم بدور رئيس – أساسا بسبب فرصتها في تغذية وتعزيز شرعية القوى وآثار جهود تجميع الأصوات لفترة طويلة قادمة؛ ففي النهاية، يظل الانتصار النهائي في تلك الحرب مآلا بعيد المنال (ومشكوكا فيه كليا).

ويوفّر شعار رئيس وزراء المجر فيتكور أوروبان الأيقوني والجذّاب تماما «كل الإرهابيين مهاجرين» المفتاح المرجو لصراع الحكومة الفعّال من أجل البقاء – كل هذا بفضل الاقتراح الممرّر ضمنا حول تماثلية العلاقة وتبادلية التسبيب، وبالتالي تداخل مكتمل تقريبا بين الصنفين المتعالقين على هذا النحو. ويتحدّى مثل هذا التأويل المنطق – لكن الدين لا يحتاج إلى منطق كي يُهدي، وغسيل الدماغ يستعبد الأذهان؛ على العكس، فإنه يكسب في قوته الحاكمة ما يفقده من مؤهلاته المنطقية. ففي أسماع حكومات تأمل أن تعوَّض، في وجه كل الاحتمالات، مبرّر وجودها الفاقد للتوازن والغارق بشكل مستمر، يلزم أن يبدو هذا مثل بوق قارب خلاص قادم من ضباب كثيف مصمت يغلّف أفق صراعها من أجل البقاء.

وبالنسبة لمؤلّف هذا الشعار، كانت المكاسب مباشرة، في حين اقتصرت نفقات تحقيق أهداف أوروبان على تشييد سياج ارتفاعه أربعة أمتار عبر حدود المجر مع صربيا الممتدة مسافة قدرها 176 كم. وحين سُئل المجريون في ديسمبر في استطلاع Median-HVG عما يتبادر إلى أذهانهم حين يسمعون كلمة «خوف»، كان عدد من أجاب بأنه الإرهاب (23٪) أكثر ممن أجابوا بأنه المرض، أو

الجريمة أو الفقر. وكان شعورهم العام بالأمن قد انحسر بشكل كبير:

وقد طُلب من المستطلعين المجريين أن يعبّروا عن مشاعرهم حيال عدد من الإقرارات وتقدير كثافتها وفق مقياس 0-100، فأسفرت بعض النتائج عما يلي: «يهدّد المهاجرون بمخاطر صحية لأهل البلد» (77)، و«يضاعف المهاجرون بشكل كبير مخاطر الهجومات الإرهابية» (77)، و«يجب الحكم بالسجن على من يعبرون الحدود بشكل غير قانوني» (69). أما الحكم بأنه «قد يكون للهجرة أثر مفيد على المجر لأنها سوف تعالج المشاكل الديموغرافية وتضيف إلى قوة العمل» فلم يثر الكثير من الحماس (24).[13]

وعلى نحو متوقع، حظي سياج أوروبان بشعبية كبيرة. ففي سبتمبر، صادق عليه 68٪ من السكان، وبعد ثلاثة أشهر «دعم 87٪ من السكان حل فيكتور أوروبان لمشكلة الهجرة» – ودعونا نوضّح أنها تعني، بالوكالة، شبح انعدام الأمن الذي يطاردهم. وكما عبّر عن هذا (في سياق مختلف) روجر كوهن، وهو محرر مقالات رأي في صحيفة **نيويورك تايمز** (*New York Times*)، بأسلوب موجز «الكذبات الكبيرة تولّد مخاوف كبيرة تولّد بدورها توقا قويا لدى رجال أقوياء كبار».[14]

---

(13) http://hungarianspectrum.org/2015/12/18/hungarians-fear-of-migrantsand-terrorism.

(14)www.nytimes.com/2015/12/31/opinion/americasbountifulchurn.html?emc=edit_th_20151231&nl=todaysheadlines&nlid=43773237&_r=0.

وقد نجازف بتخمين أن تكثيف الخوف، حين يصاحَب بخصم محدد، مرئي ومحسوس، أبقى من المخاوف المتفرقة، والمبعثرة، والعابرة ذات الأصل المجهول. وقد يثبت، بشكل معكوس، أنه نوع مُرضٍ من الخبرة: فما أن نقرّر أن ثمة مهمة يلزم القيام به ونشرع في القيام بها، حتى تكون لدينا، شئنا أم أبينا، مصلحة في تضخيم أهمية ما نحن على وشك القيام به، وبالتالي، مصلحة في تضخيم حجم المقاومة التي سوف نواجه. وكلما كانت مهمتنا ملحّة وصعبة، كنا أكثر فخرا وشعورا بجدارتنا بالثناء؛ وكلما بدا العدو أكثر قوة ودهاء، تسامت المكانة البطولية لدى من يجرؤون على شنّ الحرب عليه. لا غرو إذن في أن تصادق الأغلبية المطلقة من المستطلعين المجريين على الحكم بأن «هناك قوى خارجية تعمل وراء الهجرة الهائلة».

ومن شأن دعوة الأمة للتسلّح ضد عدو محدّد (وفق ما يقترح كارل شمت في كتابه **اللاهوت السياسي** [*Political Theology*]) أن تضيف ميزة إلى الساسة الممسوسين بسعار البحث عن أصوات: إذ محتّم أن تثير مثل هذه الدعوة احترام الأمة لنفسها، وأن تُكسب صاحبها شعور الأمة بالامتنان – على الأقل امتنان جزء من الأمة (نامٍ أو يُخشى نموه) كان تعرض للأضرار والمحن بقوة بشكل خاص بسبب ما لحق مكانته في المجتمع من تدمير، وبسبب ضبابية مستقبل حيوات أفراده، وكل ذلك يهدّد بسحب وشيك للاعتراف الشعبي ويهدّد بالتالي بسحب احترام النفس. ولهذا السبب يتطلّع هذا الجزء إلى تعويض ما (ولو بقيمة ضئيلة بسبب طبيعته العامة،

وليس الشخصية) عن فقد مكانته وكرامته الشخصية.

وأخيرا، تعين سياسة «الأمننة» على التلطيف من حدّة وخز الضمير – التي تؤلم المتفرجين – جرّاء مشاهدة مستهدفيها الذين يعانون؛ فهي تقود إلى «تحلّل أخلاقي» من قضية المهاجرين (أي استثناءهم واستثناء ما فُعل بهم من التقويم الأخلاقي). فما أن يوضعوا في الرأي العام ضمن صنف الإرهابيين المحتملين، حتى يجد المهاجرون أنفسهم خلف نطاق، ووراء حدود، المسؤولية الأخلاقية – وفوق هذا كله، خارج فضاء الرحمة ودافع الرعاية. والحال أن كثيرين من الناس، حين يتدرّبون على سياسة «الأمننة» سوف يمتنّون – عن دراية أو بدونها – لتحللهم من مسؤولية مصير التعساء، ومن ضغوطات الواجب الأخلاقي الذي كان لزاما أن يوجع المتفرجين. وهذا بالنسبة لكثيرين، عن دراية أو بدونها، مدعاة للامتنان للساسة مستعرضي عضلاتهم، أصحاب الخطب المتوعدة.

وكما لاحظ كرستوفر كاترامبون من صحيفة الغارديان:

عقب الهجومات الإرهابية في باريس والتخويفات السياسية التي تلتها، بدأنا نعرّض هؤلاء الناس للخطر مرة ثانية. التراجيديا الإنسانية التي عانى منها الفارّون عبر البحر هربا من الإرهاب يقلَّل منها عبر توجيه اتهامات قاسية، وتشييد جدران، وخوف من أن هؤلاء اللاجئين قد جاءوا لقتلنا. غير أن معظمهم هرب فحسب من الحرب في الشرق الأوسط. وحتى حين يقعون بين مطرقة

الغضب الأوروبي وسندان العنف الذي أخرجهم من ديارهم، فإنهم يفضّلون مواجهة أمواج البحار المتلاطمة.(15)

كاترامبون ليس بائع هلع: فهو يعرف، كونه عضوا في «محطة مساعدة المهاجرين على اليابسة»، عن مصير الشعب على الجانب المستقبِل من «الأمننة» أفضل من يعرفه معظمنا. وحسب البيانات الإحصائية التي جمعتها منظمته الخيرية المهتمة بالبحث والإنقاذ، «يظل غرق الرجال، والنساء والأطفال الفارّين من الحرب، والفقر والاضطهاد في البحر حدثا يوميا: فمنذ أغسطس 2014 أنقذت «الجمعية» ما يقرب من 12000 شخص من الغرق». وهو يحذرنا، ويناشدنا، بإخبارنا بأن:

«الاتحاد الأوروبي» يتوقّع أن يصل 3 ملايين مهاجر إلى أراضيه بحلول عام 2017. وسوف يكون لهذا أثر إيجابي محفّز على الاقتصاد. وفي النهاية هذا ما يجعل الناس يجيئون إلى أوروبا، ويستمرون في المجيء إليها، ولا شيء سوف يمنعهم من ذلك، فهم يسعون وراء الشيء نفسه الذي نسعى إليه جميعا: شيء أفضل. والواقع أن هؤلاء الناس سوف يسهمون في اقتصادنا، ولن يسلبون منه. نعم، سوف يكون الأمر صعبا في البداية، غير أنهم سوف يصبحون جزءا من مستقبل أوروبا، شئنا هذا أم أبينا.

ثمة تعليق آخر جدير بالذكر. بالإضافة إلى كون «الأمننة» معيبة

---

(15)www.theguardian.com/commentisfree/2015/dec/14/europerefugeessyrians-terror-moas.

وبغيضة أخلاقيا، وعمياء اجتماعيا، وإلى حد كبير بلا أساس، وغالبا ما تكون مضلَّلة بشكل متعمّد، يمكن اتهامها بأنها تسدي خدمة لتجنيد إرهابيين حقيقيين (في مقابل من يُزعم زورا أنهم إرهابيون). وحسب بيير باوسند من «المنتدى الاشتراكي»[16]، «تشير دراسة جديدة أجرتها الهيئة الاستشارية الاستخبارتية «جماعة سفيان» أن «داعش» جنّدت حتى الآن ما يقرب من 5000 مقاتل ينحدرون من شعوب دولٍ أعضاء في «الاتحاد الأوروبي» (اثنان فحسب ممن قاموا بهجومات باريس لا يقيمون في أوروبا). فمَن هم هؤلاء الشباب الذين يهربون من أوروبا كي ينضمّوا إلى جماعات إرهابية ويخطّطوا للعودة بعد الحصول على تدريب على الإرهاب؟ تقول إجابة باوسند المؤسّسة على أبحاث جيدة وحجج قوية:

أغلب الغربيين الذي ينضمّون إلى «داعش» يأتون من خلفيات محرومة. وقد كشفت دراسة جديدة أجراها «مركز بحوث بيو» عن أن «ألوف الأوروبيين عانوا بشكل غير متناسب من المشاكل الاقتصادية التي حدثت مؤخرا في بلدانهم ... وفي مواجهة هذا التحدي، غالبا ما يعتبر الشباب الأوروبيون أنفسهم ضحايا القدر». ومثل هذا الحرمان السائد من الحقوق في أرجاء المجتمع يفسّر إلى حدّ ما غواية الإحساس بالأهمية والسيطرة الذي تغرسه «داعش» في نفوس أنصارها.

ومماهاة «مشكلة الهجرة» بمشكلة الأمن الوطني والشخصي،

---

(16)www.euractiv.com/sections/global-europe/bestweapons-againstterrorism-320551.

وجعل الأولى مشكلة فرعية من الثانية، وفي النهاية اختزال إحداهما إلى الأخرى إنما يعين ويعزّز - عمليا، ولكن بشكل موجز - ثلاثة مقاصد مترابطة تنشد «القاعدة»، و«داعش» وامتداداتهما وأتباعهما المحتملون إلى تحقيقها.

المقصد الأول: وفق منطق النبوءة التي تحقق نفسها، إلهاب المشاعر ضد-الإسلاموية في أرجاء أوروبا وبالتالي حشد عون الأوروبيين لإقناع المسلمين صغار السن في الطرف موضع الازدراء والعداوة والتمييز الناتج في بلدان الوصول بأن الفجوة (الهاوية؟) التي تفصل بين المهاجرين عن مستضيفهم ليست قابلة للتجسير - بما يجعل، على المنوال نفسه، التناقضات وحالات سوء الفهم، والخصومات والعداوات الراهنة أسهل على أن توسَّع في فكرة الحرب المقدسة من أجل القضاء على العدو التي تشنّ بين أسلوبي حياة لا سبيل للتصالح بينهما، أو بين العقيدة الصحيحة الوحيدة وبين تحالف عقائد باطلة. ما يقرب من مليون مسلم من صغار السن يعيشون الآن في المدن الفرنسية، ولكن حوالي ألف منهم فقط، على الرغم مما بُذل من جهود مضنية، اشتبهت الشرطة الفرنسية والأجهزة الأمنية في ارتباطاتهم الإرهابية؛ على ذلك، وفق الرأي العام الفرنسي، كل المسلمين - خصوصا صغار السن منهم - إكسسوارات سابقة للجريمة: أي أنه يُعتقد أنهم مذنبون قبل ارتكاب أي جريمة - ومشاركون بالتالي في الفساد والجنوح العام الذي يطال أخوتهم في العقيدة، بما يجعلهم متنفّسا سهلا للمخاوف والغضب الشعبي - بصرف النظر عن مقاصدهم والقيم التي

اختاروا، ومهما كانوا صادقين ومتحمسين في رغبتهم، ومحاولتهم، أن يكونوا فرنسيين بدلالة تتعدّى المعني الرسمي المتمثل في الحصول على جوازات سفر.

والمقصد الثاني، وإن كان مرتبطا بشكل آصر: حسب مبدأ «الأسوأ (أي كلما كانت ظروف معيشة ومكانة أولئك المسلمين صغار السن في المجتمعات المضيفة أسوأ حالا) هو الأحسن (بالنسبة لقضية الإرهاب)» جعلُ كل آفاق التواصل عبر الثقافات وبين الإثنيات والأديان أكثر غرابة وأبعد عن الخيال؛ وسوف يجعل مسبقا، أو يقلّل على الأقل من فرصة مواجهة وحوار مباشر يقود في النهاية إلى فهم متبادل بين المهاجرين والأمم التي تستقبلهم – ناهيك بمكنة استيعاب المهاجرين ودمجهم في المجتمعات المستضيفة. والمأمول هو أن استبعاد هذه المكنة سوف يزيد من ميل كفة الميزان الذي يقيس بها المهاجرون صغار السن مميزات وعيوب البدائل المتصوّرة للحياة في صالح الانضمام إلى حركة الجهاد.

وأخيرا، يستثمر **المقصد الثالث** ديناميكا الوصمة (كما وصفها بشكل مفصّل إرفنغ غوفمان في كتابه **الوصمة** [*Stigma*])[17] على أمل تغذية المقصدين السابقين والإفادة من تحقيقهما. ويعرّف **قاموس مريام- ويبستر** (*The Merriam-Webster Dictionary*) «الوصمة» بأنها «حزمة اعتقادات سلبية وغير منصفة لدى مجتمع أو

(17) See Erving Goffman, Stigma: Notes on the Management of Spoiled Identity, Penguin Books, 1968, particularly ch.1, 'Stigma and Social Identity'.

جماعة من الناس حول شيء ما»، أو «علامة خزي أو عدم ثقة» – أي سجية (يفترض تعذّر الخلاص منها) تسم شخصا أو جماعة من الأشخاص (غرابة أطوارهم، وشذوذهم، وبالمجمل خصوصية تجعلهم مختلفين بشكل جوهري عنا – نحن «الأسوياء»، حسب تعبير غوفمان: «سوف أسمّى الذين لا ينأون بشكل سلبي عن التوقعات المعنية بـ *الأسوياء*» (ص. 15)). ولأننا ندأب على استخدام سجايانا (الحقيقية أو المزعومة) مقياسا تعايَر وتقوَّم به إنسانية الآخرين، فإننا نعتقد، نحن «الأسوياء»، «أن صاحب الوصمة ليس إنسانا تماما». والناتج المباشر عن كل هذا هو رفض صارخ للقبول الاجتماعي وتغريب قسري لأناس صنفوا في خانة الشذوذيين. والشخص الموصوم يُطرد ويُحظر من الجماعة التي قد يتطلع إلى الانتماء إليها – ويظل بشكل واضح وفي أعماق قلبه يتطلع إلى الانضمام إليها – لكنه يُمنع وتحظر عليه العودة – بعد أن يكون، بما يزيد الأمر سوءا، قد أُرغم على قبول والاعتراف بحكم المجتمع بنقصه ودونيته: بفشله الذي ألحقه بنفسه في بلوغ معيار يرتهن له، وفق ما أعلنت سلطة ما، الانضمام إلى المجموعة التي يطمح في الانضمام إليها.

وهناك تأثيران مهمّان على الأشخاص الذين يوصمون على هذا النحو من قبَل من يُلحقون بهم، وفق قبول عام، هذه الوصمة. الأول ضربة موجعة توجّه إلى احترام الموصوم لنفسه (أو لشخص يشارك في تيار الجماعة في عيبها العام المزعوم)، بما يسبّب كروب الهوان والخزي، التي تقود بدورها إلى حطّ لا يحتمل من الشأن

وازدراء للنفس- في حال قبول الموصوم حكم «المجتمع الأوسع» - يفضيان إلى شعور بالاكتئاب وقلّة الحيلة. والتأثير الثاني - الذي يتبدّى أنه معاكس - هو إدراك الوصم على أنه غير مستحق إطلاقا، وموجع وعدائي، ويستدعي ويبرر انتقاما قويا بما يكفي لعكس أو نقض حكم «المجتمع الأوسع» واستعادة احترام النفس المسروق - ويفضَّل أن يصاحَب عاجلا أو آجلا بعكس هرمية الجدوى التي يعلن عنها ويمارسها «المجتمع الأوسع».

وحسب **غوفمان**، قد يكون هناك تأثير ثالث - لنا أن نصفه بأنه متوسط ومختلط - يتمثّل في الشخص غير المتأثر نسبيا بإدراك الفشل في «القيام بما نطلب منه بالفعل» القيام به، لكنه «معزول باغترابه، ومحمي باعتقادات هوية تخصّه، ويشعر بأنه كائن بشري سوي تماما، وبأننا نحن من هم ليسوا إنسانيين تماما» (ص. 17). ولكن دعوني أضف أن اقتناع المرء بـ «سوائه» - كما هو الحال دائما - ليس محاولة منفردة ولا إنجازا فرديا. كي تكون مقنعة *حقيقة* - بحيث تبدّد أي شكوك بأن هذا مجرد شيء اختلقته بخيالك - تتطلب حالة «الاقتناع» توكيدا من جانب *جماعة* ما، وليست كل جماعة قادرة على هذا التوكيد بشكل سلطوي؛ ذلك أن مصادقة آخرين مهمين وحدها القادرة على أن تجعل «الإقناع» آمنا ومحصَّنا من آراء «المجتمع الأوسع» وأفعاله. ومن الطبيعي أن الذين يطبقون النمط الثالث من ردود الأفعال سالفة الذكر يسعون بشكل محموم إلى الانتماء إلى جماعة تستوفي هذه المعايير - تكون في الوقت نفسه مستعدة لقبولهم والتكفل بشكل جماعي بحماية المكانة الأفضل التي

يطالبون بها. والمجنَّدون لمدارس الإرهابيين، ومعسكرات التدريب على الإرهاب، التي لا تخفي سعادتها، لا تني ترحب بالساعين.

أعتقد أن مثل هذه العواقب متعددة الأوجه – على الرغم من أنها وخيمة بالقدر نفسه وقد تكون مدمّرة – للنزوع الراهن نحو «أمننة» «مسألة الهجرة» ومسألة قبول أو رفض اللاجئين وطالبي اللجوء، صحبة موقف «مذنب قبل الجريمة» الذي يدعمه قسم كبير من وسائل صناعة الرأي (وهو موقف عُبِّر عنه مثلا، من أعلى الهرم، في إقرار الوزير الأمريكي للأمن الوطني، جيه جونسون، بقول إن «عبء الإثبات بخصوص ما إذا كان المتقدم لإعادة التوطين يشكل خطرا أمنيا على البلاد إنما يقع على الفرد وليس على حكومة الولايات المتحدة. وبعد أن تحدّد الأمم المتحدة مرشحا لإعادة التوطين، يظل كل شخص ملزما بإثبات أنها تحق له»)؛[18] أقول إن مثل تلك المواقف قد تتوّجت في تزايد عدد الحكومات التي صادقت رسميا على تركيز «الهلع الأمني» الذي يحظى بشعبية كبيرة على ضحايا تراجيديا اللاجئين بدلا من الجذور العالمية لمصيرهم التراجيدي. ومن شأن هذا أن يوفر لها السياق الصحيح الذي لزم أن تُقرأ وتُتأمل فيه التحذيرات التي أطلقها مؤخرا ديفيد ميليباند، وزير خارجية المملكة المتحدة السابق والرئيس الحالي لـ «لجنة الإنقاذ العالمية»، والتي نشرت في صحيفة **الغارديان**:

تثير النغمة العدائية متزايدة الحدّة في الخلاف حول الهجرة

---

(18) www.gettyimages.co.uk/detail/news-photo/department-of-homelandsecurity-chief-jeh-johnson-speaks-at-news-photo/502828982.

السورية في بلدين غربيين تهديدا أساسيا للحوكمة العالمية. وقد دعا الولايات المتحدة لأن تحترم دورها بوصفها قائدة للعالم في إعادة توطين اللاجئين، واتهم الحكومة البريطانية بأنها «تسهم بالحد الأدنى» في حل الأزمة. إذا غلّقت الولايات المتحدة أبوابها، خصوصا على المسلمين، فإن هذا يبعث برسالة قوية إلى العالم الإسلامي وإلى أوروبا، لأن هناك آثارا تتسع دوائرها، إذا غلّق الغرب أبوابه، عواقبها جدّ وخيمة.(19)

و«بدلا من الاستسلام إلى خطابة شعبوية رد-فعلية مؤسّسة على معلومات خاطئة على منوال خطابة منظمات اليمين المتطرف، التي تعتبر كل المهاجرين إرهابيين»، يحذرنا بيير باوسند بأنه «يجب على قادتنا ... أن يرفضوا مواقف «نحن في مقابل هم» وموجة الإسلاموفوبيا. إن هذا لا يخدم أحدا سوى «داعش»، التي توظّف مثل هذه السرديات أداةً للتجنيد». وبتذكيرها على هذا النحو بأن «الإقصاء الاجتماعي إسهام أساسي في ردكلة المسلمين صغار السن في «الاتحاد الأوروبي»، وبتكرار مقولة جان-كلود جنكر إن «الذين نظّموا هذه الهجومات والذين قاموا بها هم من يهرب منهم اللاجئون وليس العكس»، يختتم باوسند إقراره الذي سلف لنا اقتباسه:

في حين أنه ليس هناك شكّ حول الدور الذي يلزم المجتمع المحلي المسلم أن يقوم به في اجتثاث الردكلة، وحده المجتمع ككل بمقدوره

---

(19)www.theguardian.com/world/2015/dec/25/david-miliband-nterviewsyrian-refugees-us-uk

مواجهة هذا الخطر العام الذي يهدّدنا جميعا ... وبدلا من شن حرب على «داعش» في سوريا والعراق، أقوى سلاح يمكن للغرب استخدامه ضد الإرهاب هو الاستثمار الاجتماعي، والدمج والتكامل الاجتماعي على أرضنا.

وهذه، فيما أقترح، نتيجة تستدعي اهتمامنا طيلة الوقت، كما تستدعي التصرف بشكل عاجل – وحازم.

3

في درب الأقوياء (القويات)

ثمة شبح يطارد أراضي الديمقراطية: شبح «الرجل القوي» (أو «المرأة القوية»). وكما يقترح روبرت رايش في «دونالد ترمب وتمرّد الطبقة القلقة» (Donald Trump and the Revolt of the Anxious Class)،[20] كان هذا الشبح (الذي تمثّل في هذه الحالة في دونالد ترمب، على الرغم من أنه عُرف بارتدائه العديد من الأزياء المحلية – الشعبية، والوطنية – الكثيرة والمتنوعة) قد وُلد (على طريقة أفروديت التي ظهرت من أمواج بحر إيجة المزبدة) من القلق الذي غمر «الطبقة الأمريكية الوسطى العظيمة»، وهناك احتمال «كبير بشكل مخيف» بأن تصاب بالفقر:

ثلثا الأمريكيين عاجزون عن تأمين نفقات حياتهم. ومعظمهم قد يفقدون وظائفهم في أي لحظة. وكثيرون منهم جزء من قوة عاملة ناشئة تعمل «حسب الطلب» – أي توظَّف حين تكون هناك حاجة لها، ويُدفع لها ما تستطيع الحصول عليه أنّى ما استطاعت

(20) See www.socialeurope.eu/2015/12/the-revolt-ofthe-anxious-class.

الحصول عليه. ولكن إذا عجزت عن دفع الإيجار أو أقساط الرهن العقاري، أو ثمن ما تشتري من محلات البقالة، أو دفع فواتير الماء والكهرباء، فسوف تتعثّر وتسقط.

ويمكن قول إن ثلثي الأمريكيين هؤلاء قد أرغموا على المشي على بحر متلاطم تتلاعب به الرياح المتعاكسة لا يقلّ اضطرابا عن بحر الجليل في إنجيل متى. وحسب هذا الإنجيل، المشي على الماء مسألة حفاظ على الإيمان – ولكن فيمن يمكن لـ «طبقة [رايش] القلقة» أن تضع ثقتها؟ شبكة الأمان مليئة بالثقوب. ومعظم الذين فقدوا وظائفهم لا يتأهّلون حتى للحصول على عائدات التأمين ضد البطالة، والحكومة لا ترغب في حماية وظائفهم من نقل الأعمال إلى آسيا أو توظيفها عمالا هنا بطريقة مخالفة للقانون. «وقد كشف مارتين غلنز وبنجامين بيج، اللذان يستشهد بهما رايش، من خلال التدقيق في 1799 تشريعا سنّها الكونغرس، عن أن تفضيلات عموم الأمريكيين لا تحظى إلا بأثر ضئيل، يقترب من الصفر، ويخلو من الدلالة الإحصائية على السياسات العامة». لا عجب إذن في أن أعدادا متزايدة من أعضاء الطبقة الوسطى الأمريكية، التي كانت طبقة «عظيمة» ذات يوم وأصبحت الآن طبقة «قلقة»، «ترى أن الحكومة لا تفتقر إلى الكفاية بقدر ما تفتقر إلى الاهتمام، وأنها تعمل من أجل الكبار والقطط السمان.» ولهذا فإنه لا عجب أيضا في أنها «سوف تدعم رجلا قويا يعد بحمايتها من كل هذه الفوضى، من سوف ينقذ الوظائف من شحنها إلى الخارج، ويهاجم وول ستريت، ويحمّل الصين المسؤولية، ويتخلّص من الموجودين هنا بطريقة غير

قانونية، ويمنع الإرهابيين من الوصول إلى أمريكا. سوف يجعل الرجل القوي أمريكا عظيمة مرة أخرى – ما يعني أنه سوف يجعل عموم العمال، مرة أخرى، يشعرون بالأمن. »

والثقة في كلية قدرة الرجل القوي، فيما يشير رايش، «حلم صعب المنال»، وحصول ترمب على مثل هذه الثقة «حيلة ساحر». وبطبيعة الحال، فإن رفض رايش لكليهما صحيح. على ذلك، تَدافع «الطبقة القلقة» حول الساحر، الذي يحتال عليهم كي يحلموا بأشياء صعبة المنال التي يروّج لها، ليس مقدّرا ولا محتّما. والإجابة عن السؤال الذي طرحه مؤخرا جوزيف م. شوارتز، أستاذ العلوم السياسية في جامعة تمبل – «هل سوف يتبّع أفراد الطبقة الوسطى، البيض، المنحدرون صوب القاع، السياسات العرقية المتعصبة لأهل البلد التي يطبقها ترمب و«أنصار حركة حفلات الشاي» (الذين يتبنون خرافة أن اللعبة تمارس في صالح الملونين الفقراء غير الجديرين بها)، أم سوف يقودون تغييرا ضد نخب الشركات المسؤولة عن تدمير مجتمعات الطبقة العاملة؟[21] – تكاد تكون نتيجة محتمة. وكما يقترح شوارتز، يسمح لنا المسح الذي أجرته صحيفة **نيويورك تايمز** وقناة **CBC** «قبيل خطبة ألقاها السينتور برني ساندرز» يوم 19 نوفمبر 2015 في جامعة جورج تاون حول الاشتراكية الديمقراطية»،[22] والذي أسفر عن أن 56٪ من ناخبي الجولة

(21) www.euractiv.com/sections/global-europe/bestweapons-againstterrorism-320551.

(22) See http://inthesetimes.com/article/18678/bringing-socialism-back-howbernie- sanders-isreviving-an-american-tradition.

الأولى من انتخابات الحزب الديمقراطي لديهم مشاعر إيجابية حيال الاشتراكية، مقابل 29٪ لديهم مشاعر سلبية إزاءها، بأن نفترض أن «معظم المستطلعين ... يربطون الرأسمالية بعدم المساواة، وبديون طلابية هائلة وبسوق عمل راكد. وهم يتصوّرون أن الاشتراكية مجتمع أكثر مساواة وعدلا. » وللخروج من مأزق «الطبقة القلقة» (أو، كي نستخدم مفهوم استحدثه غاي ستاندنقع، للخروج من رتب «الهشاشتاريا» سريعة التورم – على ضفتي الأطلنطي)، لدينا أكثر من سياسة بديلة. من بينها التعويل على رجل قوي؛ والسياسة البديلة الأخرى هي التعويل على شعب قوي.

غير أن حظوظهما تبدو في الوقت الراهن جدّ متفاوتة – والأسباب عديدة.

وباستخدام مفردات الفيلسوف الروسي العظيم ميخائيل باختين، كل القوى الدنيوية تتعزّز وتزدهر بإشاعة «خوف كوني»، فطري ومزمن لدى البشر:

خوف من العظيم بشكل لا يضاهى والقوي بلا حد؛ من السماوات المرصّعة بالنجوم، والكتلة المادية للجبال، والبحر، وخوف من اضطرابات كونية وكوارث تسبّبها عناصر الطبيعة في الأساطير القديمة، ورؤى العالم، وأنساق الصور الذهنية، في اللغات نفسها وفي صور التفكير التي تنطوي عليها ... وتوظِّف هذا الخوف الكوني، غير الروحاني أساسا بالمعنى الدقيق (كونه خوفا من القوة العظيمة بشكل لا يضاهى والقوي بلا حد)، كل

الأنساق الدينية لقمع الشخص ووعيه.[23]

-في نسخته «الرسمية»، الفنية المختلقة. ويستبين أن إعادة العرض هذه تفيد مصالح أهل الحلّ والعقد؛ لكنه ما كان لها أن تقوم بها، لولا أنها لم تتخذ في الوقت نفسه خطوة صوب التخفيف ولو بشكل طفيف مما كان له أن يكون رعبا لا يحتمل – بما يجعل الحياة البشرية الدنيوية أكثر قابلية للعيش؛ وهي تقوم بذلك من خلال «إنقاص اللامتناهي واللازمني» وفق مقياس الملكات الذهنية والبراغماتية البشرية المتناهية. وكنت في دراستي **في البحث عن السياسة** (*In Search of Politics*)، قد علّقت على رؤية باختين أن الخوف الكوني هو «الطراز البدائي من القوة الدنيوية، الأرضية، التي أعادت تشكيل طرازها البدائي بحيث أصبح خوفا *رسميا*، خوفا من القوة البشرية وإن لم تكن قوة بشرية تماما، اختلقه الإنسان لكنه يتجاوز القدرة البشرية على المقاومة»:

خلافا للطراز الكوني الأصلي، محتّم على الخوف الرسمي أن يكون، بل هو بالفعل، *مصنّعا* – أي مصمَّما، و«مناسبا لجميع

---

(23) تقدم للترشح عن الحزب الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية في قائمة 'الاشتراكية الديمقراطية'. وحسب نيويورك تايمز، 'جادل السيد ساندرز، في خطبة ألقاها في جامعة جورج تاون، بأن إعادة توزيع الثروة في صميم العقد الاجتماعي الأمريكي، محاولا ربط نفسه بتركات الموقَّر د. مارتين لوثر كنغ الابن وفرانكلين د. روزفلت. ولم يكن التصفيق الذي حظي به مفاجئا: 69% من أنصاره لديهم مشاعر إيجابية حيال الاشتراكية، مقابل 21% لديهم مشاعر سلبية. حتى معظم أنصار هيلري بودهام كلنتون للترشح عن الحزب الديمقراطي يصادقون على الاشتراكية، بنسبة 52% إلى 32%'

(www.nytimes.com/politics/first-draft/2015/11/20/pollwatch-democrats-even-clinton-supporters-warm-to-socialism/?_r=0).

المقاسات» ... في القوانين التي جلبها موسى إلى شعب إسرائيل، كانت أصداء الرعود في قمة جبل سينا تتردد. لكن القوانين أوضحت تماما ما لم تعبّر عنه الرعود إلا بشكل مظلم ويفصح عنها بالتالي بشكل مرتبك، ومرعب، وفي النهاية عيي. ذلك أن القوانين تطرح أجوبة، على أمل أن نكفّ عن طرح الأسئلة.(24)

من التهديد الذي يستعصي التعامل معه – لأنه ناءٍ بشكل لامتناه ولا سبيل لاختراقه – استُحضر طلب عملي، وبالمقارنة طلب سهل بشكل خادع، للامتثال للوصايا المعبّر عنها بطريقة يمكن فهمها. وما أن نزلت الأرض، أعاد أهل الحلّ والعقد تحويل الخوف البدائي إلى رعب الانحراف عن القاعدة؛ تحويل تراجيديا كونية فوق-بشرية إلى مهمة وواجب إنساني بامتياز؛ أي تحويل الخوف والارتعاش الناجم عن طلاسم مشيئة الله بغورها الذي لا يسبر إلى وصايا تأمر بتتبع الأحكام والأوامر التي جمّعها وقنّنها مفوضوه – المتحدثون باسمه القائمون على خدمته الذين يسعون على الأرض.

وفي دراسته للعلاقة المركبة بين مديري «الخوف الرسمي» الأرضيين ومدراء الطرف المستقبِل لإدارتهم، وباللجوء إلى مساعدة **المحاكمة** (*Trial*) و**القلعة** (*Castle*)، روايتي كافكا، يبين روبرتو كلاسو أن المسألة أكثر تعقيدا من هذا؛ ذلك أن جعل «الخوف

(24) Quoted, after Ken Hirschkop, 'Fear and Democracy: an Essay on Bakhtin's Theory of Carnival', Associations, 1997, 1, 209–304, from Bakhtin's Rabelais and His World, MIT Press, 1968.

الرسمي» يحقّق غرضه ليس مهمة واضحة.[25] «لو رأى القرويون تفسيرات حديث **القلعة** الممل والطويل عن الآلهة وعن الله وعن الكيفية التي يتدخلون بها في حيواتهم، لربما تصرفوا باستياء»، أو هكذا يقترح كلاسو. سوف يزدرون كل محاولات لمقارنة شاغري «القلعة» بالله، وكائنات إلهية أخرى معروفة لديهم من الدروس الدينية. «كم يسهل أن تكون لديك تعاملات» مع مطّلعين على أسرار «القلعة»، وسوف يكون كافيا – كما في حالة الله – «دراسة القليل من اللاهوت والتعويل على تفاني القلب – أو هكذا يعتقدون. ولكن مسؤولي «القلعة» أكثر تعقيدا؛ إذ لا علم ولا تخصص معرفيا يمكن أن يعين على التعامل معهم».

والحال أن الأنساق الدينية – التي يعتبرها باختين أوّل تدابير محاولة وتحقيق تدوير خوف «كوني» في الصيغة «الرسمية» (أو بالأحرى لاختلاق «الخوف الرسمي» على منوال «الكوني»، واستغلال العمل التأسيسي الذي أنجزته أصلا مصادر الخوف الأولية الأصلية) – تنزع إلى تأمين إذعان رعاياها وطاعتهم عبر الوعد (والبرّ بالوعد، ولو بقدر وكيفية أقلّ بكثير مما وُعد به) بوصفات مضمونة لتحسين مذاق لطف الله وصنائعه، وتهدئة غضبه حين يستبان عمليا أن الجهود التي بُذلت للأخذ بوصاياه حرفيا صعبة ومجهدة. ودون أن يفقد شيئا من تخويفه، يمكننا – خلافا لمصادر الخوف الكوني الصماء والبكماء – أن نتكلم مع الله:

(25) Zygmunt Bauman, In Search of Politics, Polity, 1999, pp. 58–9.

أن ندعو، ونتوسل، ونناشد، ونتضرّع، من خلال الكلمات والأفعال، أن يغفر لنا خطايانا، ويثيبنا عن فضائلنا؛ وخلافا للطبيعة العمياء الصماء، في وسع الله أن يستمع، وينصت، ويقبل توبة التائبين، وندم النادمين. والكنائس، التي نصّبت نفسها على أنها مفوضيات الله الدنيوية، توضح بشكل مفصّل ومطنب الشرعة الأخلاقية التي تجعله – وهو المسلّح بقدرات النعمة واللعنة – يقوم بذلك. وبالتوجّع من ضربات القدر، يعرف ضحايا غضب الله ما يلزمهم القيام به كي يحصلوا على الخلاص. وحين يتأخر الخلاص، يعرفون أنهم لم يقوموا بما قاموا به بتفانٍ كاف – ما يجعلهم مذنبين بجنح يمكن مبدئيا تصويبها.

ولكن هذا على وجه الضبط هو التدبير الذي ترفضه عمليا النسخة الحديثة من الخوف الرسمي، الذي جنّدته وأعادت نشره قوى سياسية علمانية – حتى إن لم تكد تغفل عن التظاهر شفاهة بقبوله. وفي اختراق صارخ للقصد الحديث والوعد بالاستعاضة عن ألعاب القدر العمياء (أي الفصل المربك بشكل مزعج للأعمال البشرية عن عواقبها على القائمين بها وآخرين حولهم) بنظام متساوق وواضح نسبيا ترشّده المبادئ الأخلاقية للعدالة والمسؤولية – بما يضمن تطابقا محكما بين مآزق البشر وخياراتهم السلوكية – يجد البشر اليوم أنفسهم عرضة لمجتمع مترع بالمخاطر ويخلو من اليقينيات والضمانات. وثمة ظرفان جديدان يجعلاننا نعيد التفكّر في نموذج باختين – وأن نضيف إليه على الأقل، إن لم نعدّل فيه.

الأوّل هو «التفريد» واسع الأثر – وهذا رمز لإصرار أهل الحلّ والعقد الذين يقومون مقام المجمل المتخيل لـ «المجتمع» على «إحالة» (أي تفريغ حمولة – أو بالأحرى رمي في سلة القمامة) مهمة التصدي للمشاكل الناجمة عن عوز التيقن الوجودي إلى الموارد غير الكافية بشكل واضح التي يملكهم الأفراد أنفسهم؛ وعلى حد تعبير الراحل أولردش بك، أصبح الأفراد هم المسؤولين عن المهمة غير القابلة للإنجاز المتعلقة بالعثور، كلّ على حدة، على حلول لمشاكل منتَجة اجتماعيا.

والبشر، الذين يلتهمهم ذلك الخوف العميم والمبعثر والمتفرق الذي يتخلل وينفذ في مجمل شؤون حيواتهم ومجمل مساعيهم الحياتية، مثلما تتخلل الأوعية الشعرية كامل الجسم الحي، إنما يُتركون لمواردهم الخاصة – وهي أصول رديئة وهشّة بشكل بئيس مقارنة بالالتزامات الوجودية الجسيمة. وكما يقترح بينغ-تشل هان،(26) قام كافكا هو نفسه بتأمين المفتاح لظرف أبطاله في شعاره الموجز الذي ينطوي على تأويل جديد لأسطورة بروميثيوس،(27) «الآلهة متعَبة، والنسور متعبة، والأكباد متعبة» – مضيفا أن سيميوطيقا ألم الكبد هذه الأيام هي الوهن: رهق، ونصَب، وعجز؛

(26) Roberto Calasso, K., trans. Geoffrey Brock, Vintage Books, 2006.
In La Société de la fatigue, Circê, 2014 (German original: Müdigkeitgesellschaft, 2010).

(27) يمكن العثور على النص كاملا في:
Franz Kafka: The Collected Short Stories, Penguin Books, 1988, p. 432; also at http://zork.net/~patty/pattyland/kafka/parables/prometheus.htm.
وكلاهما يستخدم ترجمة إدوين موير الصادرة عام 1933.

وأننا نحن، المقيمين في بلد غريب والعاملين حسب الطلب في «مجتمع الأداء» – وكلاء عن «مجتمع انضباط» الأيام الخوالي، بينما نستعيض عن الكلمة الفرويدية الاصطلاحية يجب بـ يستطيع في مكان شعارها – من يناورون في وظيفة النسور التي تسبب الوهن (ص. 7–9). وباستخدام مجاز بينغ-تشل هان، يجب أن نخلص إلى أن شعارنا لم يعد الطاعة، والامتثال للقوانين والإلزامات، بل الحرية، والرغبة والولع بمتعة تلبيتها (ص. 12)، ومأزقنا نسخة DIY («أفعلها بنفسك») من دراما بروميثيوس. نحن الأكباد الممزقة، ونحن النسور التي تمزقها إربا. ومتأسيا بكتاب ألين اهرنبرغ **رهق أن تكون نفسك** (*La Fatique d'etre soi*)[28]، يقترح بينغ-تشل هان أن الكآبة، المرض الأساسي في مجتمع المؤديين، ليست ناجمة عن إفراط في المسؤوليات والواجبات، بل ناجمة عن «حتمية الأداء، القاعدة الجديدة في مجتمع عمل ما بعد-الحداثة».[29]

فكيف يحدث هذا؟ هذه المرة، هناك بطريقة ما اختلاف لافت عن ذلك الذي نتذكّره من «مجتمع الانضباط» (حسب تعبيراتي، المجتمع «المتماسك الحديث») الذي خلّده فرانز كافكا أو ميشيل فوكو – المجتمع الذي اعتاد على ترسيب المجرمين وتطهيرهم كما حدث مع جوزيف ك. في **محكمة** كافكا، و/ أو مع المعتوهين كما في أطروحة فوكو للدكتوراه حول **العته والجنون. تاريخ الجنون في**

(28) La Fatigue d'être soi, Odile Jacob, 2008.

(29) Han, La Société de la fatigue, p. 55.

العصر الكلاسيكي (Folie et deraison. Histoire de la folie a l'age Classique). وكما يقترح بينغ-تشل هان، «مجتمع أدائنا الحديث» متخصص، على غير العادة، في صناعة وتطهير «المثبِّطين والمختلّين» (ص. 52). فبعد أن فشل في بلوغ معايير وحجم الأداء المتوقع من قاطني «مجتمع الأداء» والواجب عليهم بلوغه كي يتمكنوا من البقاء (المادي في الغالب، ولكن حتى الاجتماعي)، يقع كلّ من الصنفين سالفي الذكر ضحية استغلال الذات، وإيلامها، وإنهاكها لنفسه. وكلاهما في الوقت نفسه ضحية وجاني فشله والكآبة التي تشكل في الوقت نفسه سببا ونتيجة لهذا الفشل (انظر مثلا ص. 56). وعدم أهليتهم المخزية، التي تجرّدهم مما تبقى لهم من احترام لأنفسهم، هي التي يلومونها على سوء حظهم وهوانهم على الناس.

و«مجتمع الأداء»، أوّلا وأساسا، مجتمع أداء فردي، و«ثقافة فردانيةِ اغرق-أو-اسبح» - حيث تصبح «الحياة اليومية هشّة»، ترغم الفرد على «حالة من التأهب الدائم». «الدخل المتوقع، والمدخرات، والنوع القارّ من «الوظائف»، كلها أشياء تنتمي إلى عالم تاريخي آخر»[30] في «صورة حكم اعتُبر منذ توماس هوبز على أقل تقدير مستحيلا: حكومة لا تشرعَن بوعد الحماية والأمن».[31] وبتحلّل شاغلو المناصب العليا من واجب خلق حياة جديرة بالعيش، أصبحت غوامض الوجود الإنساني مخوصَصة، فيما ألقيت

(30) Ivor Southwood, Non-Stop Inertia, Zero Books, 2010, pp. 37, 15.

(31) Isabell Lorey, State of Insecurity, Verso, 2015, p. 2.

مسؤولية التصدي لها على كواهل الفرد السقيم، وتمّ التنصل من الاضطهادات والمصائب الوجودية بوصفها أشياء تُسأل عنها حماقة الأفراد. ولأنه مقضي عليه أن يصمِّم ويتدبّر بشكل فردي حلولا للمشاكل التي يخلقها مجتمع تراجع عن وعوده السابقة وأصبح يتنصل الآن بدون هوادة من تعهده بدعم ضمان جمعي ضد مخاطر الحياة الفردية ، ويُترك المرء لموارده الفردية، التي غالبا ما تكون غير مناسبة بشكل موجع – أو يُخشى أن يكتشف بشكل سريع أنها كذلك. ذلك أنه بالنسبة للفرد الذي نُبذ في الجزء المُخلى والمتروك من مسار انسحاب الدولة، ينذر «التفريد» بعوز جديد لاستقرار الظرف الوجودي: قفزة من حال سيء إلى حال أسوأ: «التعريض الحكومي لعوز الأمن ... لا يعني فحسب اضطرابا من خلال التوظيف، بل أيضا في تصريف الحياة.[32] الخوف من أن توصف بأنك غير ممتثل، المنثور رسميا والمتعهَّد به في مجتمع الانضباط، يستعاض عنه في مجتمع الأداء بالخوف من عدم الأهلية. وبالمجمل، يجد الأفراد «المحرَّرون» أنفسهم غير قادرين على مواجهة محن وابتلاءات الحياة الفردية كليا».

والشبح الذي يحوم فوق مجتمع من المؤدّيين المحتملين بمرسوم هو رعب أن يجد المرء نفسها معيبا – عاجزا وغير فعال – ورعب آثاره المباشرة – فقدِ احترام النفس وعواقبه المحتملة: الخذلان، والنبذ والإقصاء. وبوصفهم مولّدي الخوف الرسمي، يظل شاغلو

(32) Ibid., p. 13.

المناصب مشغولين في تعزيز عوز اليقين الوجودي الذي نشأ عنه الشبح ويعاد توليده باستمرار؛ ذلك أنهم يتوقون إلى القيام بكل شيء ممكن لجعل الشبح محسوسا ومصدّقا – أي «واقعيا» – بقدر الإمكان؛ ففي النهاية، الخوف الرسمي لدى رعاياهم هو ما يبقيهم في السلطة. ولكن، في مجتمع مسحوق في شكل كتلة من المؤدّيين الفرديين (مرغمة على التظاهر بأنها تعوّل على نفسها) في وسع شاغلي المناصب أن يتطلعوا إلى الركون بشكل متزايد علينا – نحن متدربيهم بالمجان، فاقدي الأمن، والاستقرار، والحماية، الذي يعيشون حياة متشظية في مجتمع يعززون تشظيه ويعيدون إنتاجه كل يوم.

وبعد أن مرّ عبر التجسدات الدينية والسياسية لـ «الخوف الرسمي» لـ «مجتمع الانضباط»، يهبط الخوف الكوني المنبعث من تناهي والضآلة المؤسية للقدرات البشرية المعرفية والعملية، في «مجتمع المؤدّيين»، إلى مجال «سياسة الحياة» (مصطلح أنتوني غدنز)، ويلقى على كواهل ممارسي الحياة الفردية. ومغمورا بين لاتناهي البدائل والغوايات المزعم تيسّرها والاستحقاقات التي لا حدّ لها التي تطلب من الفرد، الذي يفترض أن يكون «مستقلا، وقادرا، وذا إرادة قوية» ويُحضّ على «السعي دون كلل على تحسين» نفسه،[33] من جهة، وبين ضآلة الموارد المدبَّرة فرديا التي تفرضها على المشهد جسامة هذا التحدي، من جهة أخرى؛ لم يعد أمام المؤدّين بمرسوم،

(33) Cf. Carl Cederström and André Spiser, The Wellness Syndrome, Polity, 2015, p. 6.

الذين يقض مضاجعهم الوعي بعدم أهليتهم، سوى اللجوء بحثا عن الخلاص من اكتئاب وشيك إلى «آلهة تخصّهم» – وعلى حد اقتراح أولرش بك الشهير «آلهة من اختيارهم».[34] غير أن هذا التحوّل في الولاء لم يسهم كثيرا في تخفيف القلق المؤلم الناجم عن هشاشة إنسانية بامتياز تعاني منها مكانتهم الوجودية، أو عذابات مراقبة النفس وشجبها لفشلها في إيقاف – ناهيك بعكس مسار – تفاقمها.

والظرف الجديد الثاني هو تآكل السيادة الإقليمية للوحدات السياسية القائمة، الناتج عن كون عملية عولمة القوة المتواصلة (أي القدرة على الإنجاز) لا تعقبها عولمة مماثلة في السياسة (أي القدرة على تحديد الأشياء التي يجب إنجازها)، ما يسبّب تعارضا متنافرا بين الغايات وأدوات الفعل الفعّال ووسائله. والناتج هو اختلاف موارد الخوف الرسمي عن النموذج الذي رسم باختين خطوطه العريضة: فكون [هذه الموارد] غير مرئية ولا يمكن الوصول إليها بالنسبة إلى معظم المقاصد والأغراض، جعلها الآن – مثل موارد «الخوف الكوني» – بكماء صماء. ولأنها على مسافة متعالية من الملتمسين، فإنها محصّنة من التماساتهم، ناهيك بمطالبهم. ومعظم رعاياها معزولون عن التواصل - والمزيد منهم فقد، أو يفقد بسرعة، أمل إجراء حوار معقول مع أهل الحلّ والعقد.

وكان إريك هوسبوم، وهو أحد أكثر مؤرخي العصر الحديث

(34) See Ulrich Beck, A God of One's Own, Polity, 2010, p. 62.

حكمة، قد حذّر منذ ربع قرن مضى (أي قبل أن تنطلق «أزمة الهجرة» بزمن طويل، أو حتى قبل الوعي الراهن بـ«عولمية» الظرف البشري) من أن النمط الحضري والتصنيع، اللذين يقومان على حركات، وهجرات، وتنقّلات جموع هائلة ومتنوّعة الأوجه، يقوضان الافتراض القومي الأساسي لوجود إقليم يقطنه أساسا سكان متجانسون إثنيا، وثقافيا، ولغويا. ولسوء الحظ، أصبح رهاب الأجانب والاستجابة العرقية لدى أهل البلد في الدول أو المناطق المستقبِلة لتدفق هائل من «الغرباء» مألوفا في الولايات المتحدة منذ تسعينيات القرن التاسع عشر وفي أوروبا الغربية منذ ستينيات القرن العشرين. غير أن رهاب الأجانب والنزعة العرقية أعراض وليست ترياقا. والجماعات والمجموعات العرقية في المجتمعات الحديثة مقضي عليها أن تتعايش، أيا كانت الخطابة التي تحلم بالعودة إلى أمة متجانسة.

واليوم، «الأقلية الوطنية» النمطية في معظم البلدان التي تستقبل هجرات، عبارة عن أرخبيل يتألّف من جزر صغيرة، بدلا من أن يكون كتلة متساوقة. مرارا وتكرار، فيما يضيف هسبوم، «يبدو أن حركات الهوية الإثنية ردود أفعال ضعف وخوف، ومحاولات لتشييد حواجز لإبعاد قوى العالم الحديث ... وما يغذّي مثل هذه الاستجابات الدفاعية، أكانت ضد مخاطر حقيقية أم متخيّلة، توليفة من الحركات السكانية الدولية حيث تظل تحولات اجتماعية-سياسية أساسية فائقة السرعة وغير مسبوقة» تميز عصرنا؛ «إذا كنا نعيش في مجتمع حضري، فإننا نواجه غرباء: رجالا ونساء اجتُثت

جذورهم يذكّروننا بهشاشة أو جفاف جذور أسرنا». ويستشهد هسبوم بقول المحلل التشيكي مروسلاف هورش إن النزعة القومية والعرقية «تعويض عن عوامل الإدماج في مجتمع متفكّك. وحين يفشل المجتمع، يبدو أن الأمة هي الضمان الأخير». وكما يذكّرنا هسبوم من تحت قبره، «يمكن لوم (الغرباء) ويجب لومهم على كل المظالم، وانعدام اليقين، والتوهان الذي يشعر به الكثيرون منّا بعد أربعين عاما من أسرع وأعمق اضطرابات شهدتها الحياة البشرية في التاريخ المدوّن. غير أننا ننسى بشكل لا مبال وبما يعود بالضرر علينا ما أكّده أسلافنا القدماء، أن «التاريخ هو معلّم الحياة». ومن أجل بقائنا، دعونا نستمع إلى هذا المعلّم: دعونا نقرأ ونعيد قراءة كتابه الذي يشير إلى مسار جديد، **الأقوام والقومية منذ 1780** (*Nations and Nationalism since 1780*). والدرس الذي يمكن أن نفيده من هذا العمل العظيم هو أن المجتمعات الفاشلة التي تضع آمالها في منقذ ما، رجل (أو امرأة) عنايةٍ إلهية، إنما تبحث عن شخص قومي بشكل راسخ، وعنيف، ومولع بالعراك: شخص يعد بقفل الكوكب المعولم، وإرتاج (أو بالأحرى كسر) الأبواب التي فقدت منذ زمن مفاصلها، بحيث تغدو عديمة النفع.

ولكن – وكما عبرّ بنجامين باربر بصراحة في دراسته/ بيانه المستفزّ بقدر ما هو مقنع الذي نشرته دار نشر جامعة ييل عام 2014 تحت عنوان(**لو قاد عمداء البلديات العالم: أمم مختلّة، ومدن صاعدة**) ***If Mayors Ruled the World: Dysfunctional Nations, Rising Cities*** – «اليوم، بعد تاريخ طويل من النجاح المناطقي، تخذلنا

الأمة-الدولة على المستوى العالمي. لقد كانت وصفة كاملة لتحرر واستقلال شعوب وأمم تحكم نفسها بنفسها». «ولأنها كانت بطبيعتها تميل أكثر مما يجب نحو الإقصاء التنافسي والمتبادل»، يبدو أنها «تمسك بشكل أساسي عن الميل إلى التعاون وتعجز عن خلق خيرات عالمية مشتركة. » على ذلك، وعلى حد تعبير أولرش بك في كتابه **رؤية كوزموبوليتية** (*Cosmopolitan Vision*)،[35] حتى لو كان ««**الكوزموبوليتيون**» يعدَّون حتى يومنا هذا في العديد من الدول شيئا بين عابري السبيل، والأعداء والحشرات التي يمكن أو يجب نفيها، أو شيطنتها أو تدميرها» (ص. 3)، فإننا نعيش أصلا معا، شئنا أم أبينا، في كوكب «مكزبلتن» (cosmopolitanized) بحدود مسامية ناضحة وارتهان كلي متبادل. وما نفتقر إليه هو «وعي كوزموبوليتاني» يمكّننا من مواكبة ظرفنا الكوزموبولتاني. وبودي أن أضيف أننا نفتقر أيضا إلى المؤسسات السياسية القادرة على تجسيد ما نقوله. ولعّله كان في وسع وليام ف. أوغبرن، لو كان باقيا معنا، أن يستخدم موقفنا الراهن بوصفه توضيحا جليّا – بل رئيسا – لنظريته في«**الفارق الزمني الثقافي**»، التي نشرت عام 1922 تحت العنوان الطموح **التغير الاجتماعي** (*Social Change*).

وللأسباب المفصّلة أعلاه كان روبرت رايش محقا حين وصف بـ «الأحلام بعيدة المنال» تعهدات دونالد ترمب (وبالوكالة، تعهّدات من هم على شاكلته المتزايد عددهم) بوضع الأمور في نصابها من

(35) Ulrich Beck, Cosmopolitan Vision, trans. Ciaran Cronin, Polity, 2006.

خلال حظر الاستيراد وفرض طرد الأجانب، ووصف سيرتهم الانتخابية بأنها «حيلة ساحر». ولكن مفاد الأمر هو أنه قبل أن يقوم منتخبوهم بفضح تلك العهود والأداءات على هذا النحو، سوف تتدفّق الكثير من المياه تحت الجسور المتداعية والآيلة للسقوط للسياسة التي تظل محلية والتي تحاول جاهدة ملاحقة القوى العالمية. والحال أن الطرق المختصرة التي يقترحها الأقوياء والقويات الطامحون والطامحات ليست أقل إغراء لكونها خادعة. ومهما كانت الوعود مضللة، فإنها مغرية ومغوية؛ فهي تزيّن رؤية لاستعادة امتلاك كل شيء يفتقده عدد كبير ومتزايد من معاصرينا في سياسة الوقت الراهن نعرف أنهم يعانون من عجز مستمر ومتزايد في القوة، ولهذا السبب فإنه يعرض عجزه لمنع الضرر الذي تلحقه القوى التي تراوغ سيطرته وتتجاهل، وتئد في المهد، كل المحاولات (النادرة والمتباعدة) التي يقوم بها الساسة الليبراليون-الديمقراطيون لاستعاد سلطتهم المتضائلة. والخطيئة التي لا تغتفر للديمقراطية، في عيون عدد متزايد من المستفيدين المفترضين منها، هي فشلها في الإيفاء بوعودها، وبحثها عن عذر عن هذا الفشل في صيغة «ليس ثمة بديل»، التي تعني «ما كان لنا أن نقوم إلا بما قمنا به»؛ فمفهوم «البرلمان»، في النهاية، مشتق من ***parler*** (الذي يعني «التكلم»، أو «التحدّث») – وليس «الإنجاز». وتكمن جاذبية دور الأقوياء أو القويات في *تعهدهم بالإنجاز* – على الرغم من أن إنجازهم الوحيد في الوقت الراهن هو الكلام والتحدّث – كما تكمن في حقيقة أن ما يميلون إلى الكلام والتحدث عنه هو أنهم

يستطيعون أن يقوموا بشيء مخالف، أي أن *هناك* بديلا: وأنهم هم هذا البديل؛ وأخيرا، تتأسّس قوى الأقوياء والقويات المغرية على كون كل هذه التعهدات والادعاءات تظل بمنأى عن الاختبار.

4

معا ومزدحم

كان أوّل بشر، شبيهين بـالهومينيد [الإنسان الأول] الذي انحدروا منه، صيادين وباحثين عن الطعام، ولهذا لا ريب في أنهم كانوا بدوا رحّلا؛ وقد ظل نسلهم، نوع الـ ***هومو سبينس*** [الإنسان العاقل]، بدوا رحّلا معظم تاريخهم اللاحق. وحسب المؤرخ وليام مكنيل، «لنا أن نفترض مطمئنين أنه حين أصبح أسلافنا بشريين بشكل مكتمل كانوا أصلا قوما رحّلا، يتنقّلون سعيا وراء لعبة كبيرة».[36] ومنذ ما يتراوح بين مليونين ومليون ونصف سنة، انحدر الجنس الذي يسمى هومو [الإنسان] من ***استرالوبيثكيس***، وهو حيوان كان يمشي على قدمين، عمره أقدم بمليوني سنة. ولكن النوع البشري كان بشكل أساسي وجوهري رحّالا.

ويُعتقد أن أوّل هجرات قام بها أسلافنا اقتصرت على قارة إفريقيا – وأن بعضا من أسلافهم، الذين يعتبرهم علماء الحفريات منتمين أصلا إلى نوع هومو سبيني، انتقلوا منذ 100000 سنة من أفريقيا

---

(36) As quoted in Stéphane Dufoix, Diasporas, University of California Press, 2015, p. 35. 'Being sedentary', Dufoix concludes, 'is a recent development in human history' (p. 36).

إلى الشرق الأدنى، ومن هناك توزعوا على قارات العالم؛ وكانوا دائما مهاجرين - إذ كانت الهجرة، على حد تعبير كيفن كيني الموجز، «كامنة في أسلوب حياتهم». وقد عرف تاريخ النوع البشري عددا جدّ قليل من التنقلات والنزوحات الهائلة لمجتمعات بأسرها أو لقطاعات كبيرة منها. وحسب مقارنة كيفن كيني لمعظم الاكتشافات البحثية، «كل شخص حي اليوم انحدر من جماعة صغيرة من البشر الحديثين تشريحيا» ترجع أصولها إلى شرق إفريقيا؛ «وتبيّن دراسات وراثية حديثة أن الميتوكوندوريا من ضمن الخلايا البشرية جاءت من امرأة مفردة»، سميت لاحقا «حواء الإفريقية»، عاشت في إفريقيا منذ فترة تتراوح بين 200000 و150000 سنة.[37] وحتى إذا كان هناك شيء جديد بشكل لافت في أصل نزوح الناس الهائل الراهن - كما تشي التقارير الآتية من عملية «أزمة الهجرة» الراهنة (وهذه تسمية، فيما أقترح، غامضة بقدر ما هي منذرة ومتوعدة) - فإنه لا يكاد يكون هناك شيء غير مسبوق في نمط الاستجابات الاجتماعية/ السياسية لها، وهذا ما أحاول تبيانه.

غير أنه حدثت تغيرات مهمة، وتأسيسية، في *أنماط تعايش البشر* - ضمن أشياء أخرى كثيرة (ولكن في شكل وثْبات وقفزات) الكثافة المستمرة والمتزايدة في السكان البشر في كوكب الأرض: كثافة مادية إلى جانب كثافة روحية.

و«في معظم تاريخنا»، فيما يشير كوام آنتوني أبيّا، «لا يرى

(37) Kevin Kenny, Diaspora, Oxford University Press, 2013, p. 17.

[أسلافنا] في اليوم العادي إلا أناسا سبق أن عرفوهم» معظم حيواتهم.[38] وكل ملابسهم وأدواتهم – بل كل المصنوعات البشرية التي يرون ويستخدمون يوميا – صنعها مثل هؤلاء الناس؛ و«هذا هو العالم الذي شكّلَنا، العالم الذي تشكّلت فيه طبيعتنا». ولم يمرّ زمن طويل – بل مرّت فحسب لحظة قصيرة فحسب في تاريخ البشرية – على تدبرنا أمر «العيش معا في مجتمعات، حيث معظم من يتكلمون لغتك ويشاركونك قوانينك ويزرعون الغذاء الذي تأكل على مائدتك لا تعرفهم إطلاقا». فقط منذ قرنين استطعنا أن نتخيّل واقعيا التواصل مع أي شخص آخر «من سبعة البلايين إنسان يسكنون كوكب الأرض. نستطيع أن نتشارك معهم في بعض الأشياء التي صنعناها ونعتزّ بها لكنهم يفتقدونها ويتوقون إلى الحصول عليها – ونستطيع أن نفرض عليهم أشياء صنعناها لكنهم ينبون عنها ويمقتونها؛ وما ينطبق علينا ينطبق بالقدر نفسه عليهم. ويخلص أبيّا إلى أن التحدي هو أن تغرس الأذهان والقلوب التي تشكلت خلال آلاف السنين في فرق محلية أفكارا ومؤسّسات تسمح لنا بالعيش معا في شكل قبيلة عالمية الذي أصبحنا عليه».

وهذا تحدٍ كبير حقيقة؛ وهو بالفعل تحدي حياة أو موت (حياة *مشتركة* وموت *مشترك*). وبالاقتراب (ولعلّنا اقتربنا بالفعل) من مفترق طرق مستقبلاتنا الممكنة، حيث طريق يؤدّي إلى رفاهة تعاونية وآخر إلى انقراض جماعي، نظل عاجزين عن تنمية الوعي،

(38) See Kwame Anthony Appiah, Cosmopolitanism: Ethics in a World of Strangers, Penguin, 2007.

والمقاصد، والأفعال لعولمة الارتهان المتبادل على مستوى نوعنا البشري الموجودة أصلا – ومن غير المرجح أن تنعكس: وهذا ظرف يرهن الاختيار بين البقاء والانقراض لقدرتنا على «العيش معا»، في سلام، وتكاتف، وتعاون مشترك، وسط غرباء قد لا يشاركوننا آراء وتفضيلات تشبه آراءنا وتفضيلاتنا.

لم تعد هناك أرض خالية على الكوكب يمكن استعمارها؛ كما لم تعد هناك أرض يمكن تخيّل والتعامل معها على أنها قابلة للاستعمار من قِبل مستعمرين طامحين يتباهون بقوة كبيرة إلى حد ترغمهم على فتحها لوافدين جديد من خلال تطهيرها من سكانها الأصليين. وكان كانط قد توقّع حدوث هذا، قبل أن يحدث بزمن طويل. وقد أفكر في «الأوامر» التي يلزم الانصياع إليها حين يحدث ذلك – وفقها يجب أن يحدث. كيف نستطيع العيش معا – بسلام – في كوكب مزدحم وصل حدود قدرته على الاستيعاب؟

في كتابه (**المادة الثالثة القاطعة لسلام دائم**- *Third Definitive Article for a Perpetual Peace*) بعنوانه الفرعي «سوف يقتصر «قانون المواطنة العالمية» على شروط حسن الضيافة الكلية (The Law of World Citizenship Shall Be Limited to Conditions of Universal Hospitality)، يؤكّد كانط أن المسألة التي يكتب بخصوصها، وما يكتبه بخصوصها، ليست مسألة إحسان بل مسألة حق. حسن الضيافة يعني حق الغريب في ألا يعامل كعدو حين يصل وطنا ليس وطنه. قد يرفض المرء استقباله حين يكون في وسعه القيام بذلك دون أن يسبّب هلاكه؛ ولكن

مادام يشغل مكانه بسلام، لا يجوز للمرء أن يعامله بعدوانية. وما يطلبه المرء ليس حق أن يكون زائرا قارّا. سوف تكون هناك حاجة إلى اتفاق منّان لمنح غريب حق أن يقيم فترة بعينها من الزمن. وهو مجرّد حق إقامة مؤقته، حق ارتباط، يمتلكه كل الناس، بفضل احتيازهم المشترك سطحَ الأرض، فهم لا يستطيعون، لكونها كرة، أن يتفرقوا فيها بشكل لامتناه، ويلزمهم لهذا السبب أن يتحمّلوا في النهاية حضورهم المتبادل. في الأصل، ليس لدى أي شخص أكثر من حق أي شخص آخر في أي جزء بعينه من الأرض.[39]

دعونا نلحظ تحذير كانط – والاحتراز الذي تعبّر عنه شروط «السلام الدائم» على مستوى العالم على كرة «لا يستطيعون أن يتفرقوا فيها بشكل لامتناه، ويلزمهم لهذا السبب أن يتحمّلوا في النهاية حضورهم المتبادل». إن كانط لا يطلب إلغاء التمييز بين الأراضي (البلدان – أو الدول ذات السيادة الإقليمية والحكم الذاتي، أو الأوطان التي تعتبرها شعوبها أوطانها الشرعية) بل يطلب «حق الارتباط» (التواصل، والتفاعل الودي، وفي النهاية محاولة عقد روابط صداقة مفيدة بشكل متبادل، يفترض أنها مثرية روحيا)؛ ما يطلبه كانط هو استبدال حسن *الضيافة* بـ*العداوة*. وفي مبدأ حسن الضيافة المتبادل يكشف كانط عن مكنة، ومستقبل، سلام كوني ينهي تاريخ الحروب المدمّرة الطويل التي مزقت القارة الأوروبية.

---

(39) https://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/kant/kant1.htm.

وبعد أكثر من 200 عام وعدّة حروب دامية، نظل نماطل في الإصغاء إلى مناشدة كانط لنا لأن نحسن الضيافة. وكما علّق ديفيد ميليباند في المقابلة التي سبق اقتباسها:

لم تكن عروض تقديم المساعدة من حكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة كافية... لقد قالت الحكومة البريطانية إنها سوف تؤوي 4000 سوري كل سنة – ما يساوي عدد الذين يصلون إلى جزيرة ليسبوس اليونانية في يوم واحد ... ولو ارتفع هذا العدد إلى 25000 ألف كل سنة، لما شكّل هذا أكثر من 40 لاجئ لكل دائرة انتخابية برلمانية – مثل دائرة شيلد الجنوبية [مقعد ميليباند القديم]. فهل هناك من يجادل بأنه ليس في وسع شيلد الجنوبية أن تأوي 40 سوريا؟ هذه حجة لا سبيل للدفاع عنها ... فبريطانيا بلد أمّن مأوى لأناس عبر الأجيال وأفاد من لاجئين قاموا بمختلف الأدوار في حياة الأمة البريطانية. وحين تُبقي المملكة البريطانية الباب مواربا، فإن هذا يبعث برسالة بأنه لا تثريب على وصد الباب أمام من يذهبون أبعد من ذلك.

هنا نصل إلى مجال *الحقوق والواجبات* (وهي أشياء تتعلّق بها *الأخلاق*، وتعني بها وتطمح إلى تقنينها) – وليس مجال «*حقائق الحياة*»، المجال الذي تديره *السياسة* وتنشد حكمه. وبخصوص هذا التمييز يقول كانط، في «الملحق الأول» لمقالة عنوانها «في التعارض بين «الأخلاق» و«السياسة» فيما يتعلق بالسلام الدائم» (On the Opposition between Morality and Politics with respect to Perpetual Peace):

تقول السياسة «لتكن حكيما مثل أفعى»؛ وتضيف الأخلاق، كشرط حدّي، «وطاهرا مثل يمامة». وإذا كانت هاتان النصيحتان متعارضتين حين يُجمع بينهما في أمر مفرد، فثمة في واقع الأمر تعارض بين السياسة والأخلاق؛ ولكن إذا لزم أن تكون هاتان السجيتان متحدتين دائما، فإن فكرة التضاد تعوزها الوجاهة، ولا سبيل لطرح السؤال عن كيفية حسم التعارض بين الأخلاق والسياسة بوصفه إشكالية.

بعد قرنين، يتخذ إمانويل ليفيناس موقفا أكثر تحزّبا (وتطرفا)، حين يعزو، في سياق *النزاع* بين الأخلاق والأنطولوجيا (أي المجال المفترض لشواغل السياسة والإدارة)، أولوية، صريحة وغير مشروطة، للأخلاق. الأنطولوجيا (الظرف البشري الوجودي، الذي يشمل المجتمع، موضوع الإدارة السياسية) هي التي يجب أن تُخضع نفسها لتقويم الأخلاق وحكمها – وليس العكس.

وخلافا للأصول اللفظية لمفهوم الأخلاق، النظرية الأخلاقية *ليست* مجموعة سنن (استخدامات، وعادات وأعراف مقبولة في الوقت الراهن – يمكن التخلي عنها – وأنماط سلوكية، وآراء شائعة – يمكن الاستعاضة عنها بحزمة أخرى، كما حذرت حنّة أرندت مرارا قبيل موتها، «تقريبا بنفس سهولة تغيير جدول عادات فرد أو شعب ما») – سنن تعكس «**إرادة المجتمع**» كما هي في وقت بعينه، وإن أمكن أن تتغير في وقت آخر. وخلافا أيضا لمصادرة فردريك نيتشه، الذي يدعو، حين يناشدنا «سلب قيمة كل القيم القائمة»

ويحضّنا على البحث عن قيم جديدة بديلا عنها، إلى اعتبار الحياة أسمى الخيرات، في حين «تفترض كل النظريات الأخلاقية، أكانت مسيحية أم غير مسيحية، أن الحياة ليست الخير الأسمى لدى الناس الفانين وأن هناك دائما في الحياة ما هو أهم من تغذية وتناسل الكائنات العضوية الحية» - كما أكّدت أرندت في دراسة جُمعت بعد وفاتها بعنون «بعض أسئلة الفلسفة الأخلاقية» (Some Questions of Moral Philosophy) [40]، وهي محادثات طويلة وعميقة مع إمانويل كانط، أجريت بعد 200 سنة من طرح كانط أسئلة أساسية، حاولت أرندت طرح أجوبة حديثة عنها مستفيدة من شواهد تاريخية لم يكن بمقدور كانط التنبؤ بمحتواها. وكما لاحظت أرندت بمرارة، «لقد اتّضح أن المبدأ الوحيد الجديد، الذي تقره العصور الحديثة، ليس إقرار «قيم جديدة»، بل نفي «الأخلاق بوصفها كذلك»».

غير أنه يبدو أن «الأخلاق بوصفها كذلك» ليست أعظم المخاطر التي تهدد المعايير الأخلاقية التي تتأسس عليها إقامتنا المشتركة على كوكب معولم (أو بالأحرى الكوكب الذي يمكن، ويجب، أن يناضل من أن أجل يكون معولما). الأصوات الموثوقة التي تعبّر هذه الأيام عن عقم الأعراف الأخلاقية وعقم الامتثال إليها جدّ قليلة - وأقل منها تلك التي تقبل نشرها؛ ففي هذه الأيام، تُشنّ وتقوم الحروب تحت راية المبادئ الأخلاقية المقدسة، سواء اعتبرت من

(40) Hannah Arendt, 'Some Questions of Moral Philosophy', in Arendt, Responsibility and Judgment, Schocken Books, 2003, pp. 50–2.

أصل إلهي أم متأصلة في *الهوموسبينس*، مسلّحة بالمنطق، مُعانا ومحثّا ومعمولا بالعقل. وأشد المخاطر المتعددة التي تواجه الأخلاق ترويعا إنما يكمن في موضع آخر: في توسّع منطقة «اللاأخلاقي»، الذي يتم بشكل خفي لكنه مستمر وبلا هوادة: في مجال علاقات وتفاعلات بشرية متبادلة مستثناة من التقويم الأخلاقي – وتعامَل بالتالي عمليا على أنها «سوائية أخلاقيا»، أي «خلف منطقة الخير والشر»، وعرضة فحسب للتقويم وفق فعاليتها في «إحراز النتائج». «كن مثل أفعى» – النصيحة الوحيدة المطلوبة التي تأخذ بها السياسة والتي تركز على الحصول على نتائج – *دون* أن تُصاحب في حالات متزايدة باشتراط أن تكون «طاهرا مثل يمامة»، التي تكمل ما تأمل الأخلاق إضافته – لو سُمح لها. ودعونا نلحظ، مع حنة أرندت، أنه لفترة طويلة تماما لم يكن لدى هذا الموقف حكرا على من يديرون دفّة الحكم، ولا حتى على صنف خاص من الممارسين المحترفين لصنعة السياسة، تدرّب وترسّخ، وشُحذ وصُقل في عمى أخلاقي مستلهم أيديولوجيا، وبوجه عام تَحصّن بشكل فعّال ضد كل شيء لا يتعلق بتحقيق النجاح في المهمة المعنية – بما في ذلك الثمن المدفوع بعملة المعاناة والمهانة البشرية: «لا أحد كان مرغما على أن يكون نازيا مقتنعا لكي ينصاع، وينسى خلال ليلة، إن صح هذا التعبير، ليس مكانته الاجتماعية، بل حتى الاعتقادات الأخلاقية التي ارتبطت ذات مرة معها» (ص. 54).

وما يحدث في الوقت الراهن – في تعارض صارخ مع الفضاء المتسع بشكل مستمر من الارتهان البشري المتبادل – هو تقليص

مجال الإلزامات الأخلاقية التي نحن مستعدون أصلا لقبولها، وتحمّل مسؤوليتها، والاعتراف بها بوصفها موضوع اهتمام يومي مستمر وفعلا إصلاحيا: ليس فقط خلال فترة انفجارات التكاتف والرعاية المهرجانية الشهيرة بقصر مدتها التي أثارت من خلال صور وسائل الإعلام تراجيديات مذهلة متلاحقة في ملحمة المهاجرين التي لا تنتهي. المشكلة هي أننا، في الفترة الزمنية الطويلة التي تفصل بين مثل هذه المهرجانات الأخلاقية، ننحو صوب العيش في عالم منقسم، بشكل حاد وعلى نحو غير قابل للإصلاح، إلى «نحن» و«هم». ومثل هذا الصدع لا يتطلب «نفيا للأخلاق بوصفها كذلك». فعلى العكس من ذلك، يولّد هذا الصدع، يوميا وبشكل هائل، جهودا محمومة لتجنيد اندفاعات أخلاقية – لا تموت أبدا لكنها غافية معظم الوقت – في خدمة انقسام وخصومة اجتماعية وسياسية.

غير أن «الأخلاق» في عصرنا تظل بعيدة عن أن تكون صفة قدحية أو ساخرة؛ فهي اليوم، كما كانت من قبل، اسم لخاصية مرغوبة بشكل واسع، يأمل الناس في امتلاكها، والاحتياز عليها وحمايتها (بشكل غيور) – إن لم يكن لأي سبب آخر، فبالتوكيد من أجل السلطة المؤمَّل أن تسبغها على من يزعمونها، والعون المرجو الذي قد تقدمه للمسؤولين المستقطِبين الباحثين عن مستقطبَون ومهديين في إطار سعيهم وراء مؤلفة قلوبهم، والمنافع التي قد تؤمنها «لنا» وليس «لهم»، والمصادقة على أفعالنا التي نتوقع من الزعم بتفوق أخلاقي على المنافسين والخصوم. ولهذا فإن الحق في

أن توصف بأنك «أخلاقي» أمر «متنازع فيه» بين معسكرات القوى المتخاصمة. كل جانب على الجبهة ينكر بشدة كل وأي لامبالاة أخلاقية، أو عمى أخلاقي أو موقف لاأخلاقي؛ وكل جانب يتطلع أكثر مما يجب إلى اتهام «الآخر»، بدلا من «الأنا»، بكل هذه الانحرافات.

أن تكون أخلاقيا هو باختصار أن تعرف الفرق بين الخير والشر وتعرف الموضع الذي يجب أن ترسم فيه الخط الفاصل بينهما، وأن تكون قادرا على أن تميّز بين الاثنين حين تراهما متجسدين أو تفكّر في تجسيدهما. وبالتبعية، أن تكون أخلاقيًّا هو أن تدرك مسؤوليتك (بشكل كلي بقدر ما هو غير مشروط، كما يؤكد ليفيناس) على تكريس الخير ومقاومة الشر. غير أنه في ممارسة السلوك المؤسَّس/ المستثار أخلاقيا، غالبا ما يثبت أنه لا مناص من وضع حدود لهذه المسؤولية (أي تقليصها إلى القدر الذي يمكن تأمينه، وتحملّه، وبوجه عام، القدر «الواقعي»). قد تكون المسؤولية المطلقة، غير المحدودة وغير الاستثنائية عن رفاهة «الآخر» (وبالتالي، فيما يفترض، *كل* الآخرين) أمر يناسب مقياس القديسين – قاعدة لا يستطيع غيرهم الامتثال لها (أو على الأقل محاولة الامتثال لها) دائما ودون استثناء. غير أنهم قلّة أولئك الذين يستطيعون زعم التمتع بسجايا القديسين؛ ولهذا فإن تقليص المسؤولية المطلقة بحيث تناسب المخلوقات البشرية العادية («المتوسطة») وقدراتها الواقعية مهمة ليس للمجتمع أن يتنصل منها: وضع حدود على المدى الذي يجب أن تطاله هذه المسؤولية

(تحقيق الواجب الأخلاقي) لتجنب الانزلاق إلى عكسها، أي حالة العمى الأخلاقي. ولا سبيل لتجنب هذا الحدّ. غير أن ما يمكن، من حيث المبدأ، تجنبه (ويلزم بالتالي، من منظور أخلاقي، العمل بكل الوسائل على تنكّبه وتفاديه) هو الميل العام لدى المجتمعات البشرية نحو وضع حدود على مجمل المخلوقات البشرية التي يلزم تطبيق المسؤوليات الأخلاقية على التعامل معها: بتعبير آخر، استثناء أصناف بعينها من البشر من مجال الإلزام الأخلاقي. وإذا كان القيد الأول ملازما لحالة المسؤولية الأخلاقية بسبب إطلاقيتها، فإنه لا سبيل لمصالحة القيد الثاني معها ويجب اعتباره ومعاملته على أنه اختراق لها، مفروض عليها «من الخارج»، من قِبل قوى وأسباب غريبة عن الشواغل والاعتبارات الأخلاقية. بتعبير صريح: ما هو غريب بشكل كلي وغير مشروط على سجية «أن يكون المرء أخلاقيا»، وما يتعارض معها، هو الميل نحو إيقاف والتخلي عن المسؤولية الأخلاقية إزاء الآخرين الواقفين على الحدود بين «نحن» و«هم».

ومحتّم على المواجهة بين الطبيعة غير المشروطة للمسؤولية الأخلاقية ورفضها أو تجاهلها في حالة بعض البشر، الذين يشكّلون أيضا مواضيعها الطبيعية، أن تسبب تنافرا معرفيا – حالة مزعجة وهدّامة تنتاب الذهن والإرادة: وهذه ظاهرة شائعة في حالة التردد المربك والعصي على الحسم التي تعتري الإدراك والسلوك. وقد أعدّ

ليون فستنغر، الذي وضّح هذه الظاهرة واستحدث اسمها،[41] قائمة من الإستراتيجيات التي يلجأ إليها المعنيون في سعيهم (الواعي أو غير الواعي) للعثور على سبيل لإضعاف التردد الملحوظ وتبديد الخلط السلوكي الذي يسبّبه. والحيلة الأكثر شيوعا هي التشكيك في صحة أحد الإدراكات، ويفضَّل إنكاره بالمطلق – أو على الأقل التقليل من قدرته الإقناعية أو استبعاده بالكامل. وحين تطبَّق هذه الحيلة على الحالة قيد النقاش، فإنها تتخذ صورة عزو ملامح للناس المستثنين من مسؤوليتنا الاجتماعية (التي كان لها خلاف ذلك أن تكون غير مشروطة) تشوّه صورتهم؛ أي عرض هذه الأصناف من البشر على أنهم غير جديرين بالاهتمام والاحترام، وبالتالي تبرير التجاهل وعدم الاهتمام بوصفه عقابا مستحقا على الرذائل أو المقاصد الشريرة غير القابلة للعلاج لدى من نستخف بهم، أو نعاملهم بقسوة أو نتجاهلهم بشكل فظ.

ويقطع مفهوم التنافر المعرفي وعواقبه المتوقعة شوطا بعيدا في تفسير وتوضيح تعرجات الاستجابات الأوروبية، التي كان لها خلاف ذلك أن تكون غامضة، لتيار اللاجئين الساعين إلى الحصول على لجوء. لقد اتُّهم هؤلاء الناس بشكل متنوّع بأنهم يحملون مرضا مميتا، أو يخدمون «القاعدة» أو «داعش»، أو يرغبون في التطفل على (ما بقي) من نظام الضمان الاجتماعي الأوروبي، أو يخطّطون لتحويل أوروبا إلى الإسلام وفرض الشريعة الإسلامية عليها.

(41) See Leon Festinger, 'Cognitive Dissonance', Scientific American, 1962,207(4), 93–107.

وهذه مجرد بضعة توضيحات تخطر مباشرة على البال ضمن توضيحات عديدة تتزايد كل يوم:

في آخر هوجاته، اتهم الرئيس التشيكي ميلوس زيمان المهاجرين الأغنياء بأنهم يستغلّون بشكل معيب الأطفال كي يصلوا إلى «الاتحاد الأوروبي». «فهم يوظِّفون في شكل دروع بشرية لأشخاص لديهم أجهزة آي-فون لتبرير موجة المهاجرين». وهؤلاء الذين يختفون وراء الأطفال ... لا يستحقون في تقديري أي تعاطف. «فهم يبحرون بالأطفال في قوارب مطاطية، وهم يعرفون أنهم قد يموتون غرقا»، يقول زيمان، الذي يتولى رئاسة جمهورية التشيك منذ عام 2013 بوصفه أوّل رئيس منتخب مباشرة. وقد جاءت هذه الأحكام عقب ملاحظاته النارية التي استهدفت اللاجئين، ومنها قوله «لا أحد استضافكم هنا». وقد قال مؤخرا إن المهاجرين سوف «يحترمون الشريعة الإسلامية بدلا من قوانين التشيك» وإن «الزانيات سوف يُرجمن وسوف تُبتر أيدي اللصوص».(42)

والأثر الشامل الذي تحدثه مثل هذه التهم والافتراءات وحملات التشهير (التي عادة ما تكون شواهدها ضعيفة، إن لم تكن منعدمة) هو، أوّلا، سلب إنسانية الوافدين (وتصنيفهم، إما بشكل اتفاقي أو وفق خطة مرسومة، ضمن *Homini sacri* [في القانون الروماني، أشخاص يمكن التضحية بهم دون أن يصح أن يكونوا قرابين بالمعنى الديني] – أي، حسب تعبير غويرغو أغامبن، أشخاص

(42) http://news.yahoo.com/economic-migrantschildren-human-shields-czechleader-154015439.html.

مجردين من المغزى والقيمة الدنيوية والدينية). ويمهّد سلب الإنسانية الطريق إلى استبعادهم من أصحاب الحقوق الإنسانية المشروعة ويقود، بعواقب موجعة، إلى تحويل مسألة الهجرة من مجال الأخلاق إلى مجال تهديد الأمن، ومنع الجريمة والعقاب والأعمال الإجرامية، والدفاع عن النظام، وبالمجمل حالة طوارئ ترتبط عادة بتهديد العدوان والعداوة العسكرية.[43]

وإثباتات هذا النزوع ليست بأي حال صعبة. ففي صحفية **ديلي ميل** (*Daily Mail*)، مثلا، ينتقد دومينيك ساندبروك موقف رئيس الوزراء البريطاني (الذي يعتبره متساهلا) بقوله: «لقد استطاع أسلاف السيد كمرون أن يبعدوا نابليون وهتلر، الذي كان لدى كل منهما جيوش هائلة وقارّة بأسرها وراءه. ولهذا يجب عليه حقيقة أن يكون قادرا على التعامل مع بضعة ألوف من المهاجرين الخائرة قواهم – أليس كذلك؟» والتالي هو وصف إما برنيت، محررة **ديلي تلغراف**، للتيار المهيمن في عرض المهاجرين من خلال وسائل صناعة الرأي:

حتى اللغة المستخدمة في وصف الأريتيريين، والأثيوبيين، والأفغان، والسودانيين، ومعظمهم من الذكور، الذين يحاولون العيش في أوروبا، لغة آلية في أفضل الأحوال، وسالبة للإنسانية في أسوئها. الاجتماعات الطارئة التي تعقدها الحكومة إنما تعقد لضمان وجود إدارة من المنبع لتدفق الهجرة غير القانونية. اسمحوا لي! هؤلاء أناس من لحم ودم، وقلوب، ولديهم أسر، ولديهم، في حالة نكون قد

---

(43) www.theguardian.com/media/greenslade/2015/jul/30/calais-migrantscrisis-national-newspapers-blame-french.

نسينا، حقوق إنسان.

وفي الأثناء، يقارن سد ميلر، «المفوّض الزراعي» في ولاية تكساس الغنية، اللاجئين السوريين بالأفاعي الجرسية، حيث يعرض على الفيس بوك صور ثعابين ولاجئين ويتساءل: «هل يمكنك أن تخبرني أي من هذه الأفاعي الجرسية لن تصاب بلدغته؟» أما رئيسه في العمل، حاكم الولاية غريغ أبوت، فيقول للصحفيين «إننا لا نستطيع أن نسمح للإحسان للبعض بتعريض أمن الجميع للخطر».[44] وأخيرا، وليس بالضرورة آخرا: معلومة أن «كيتي هوبكنز لن توجّه لها تهم بسبب ادعاءات بأنها أثارت كراهية عرقية في مقالة صحفية تصف المهاجرين بـ «الصراصير» [وبالمناسبة هذه هي الكلمة التي وصف بها المهاجمون ضحاياهم في الإبادة الجماعية في روندا]، و«الوحوش البشرية»، وأيضا بسبب نشر مقالة بعنوان «قوارب إنقاذ؟ الأولى أن نستخدم سفن مدفعية لوقف المهاجرين» (Rescue Boats? I'll Use Gunboats to Stop Migrants)، في صحيفة **ديلي ميل** التي سبق أن اقتبسنا منها تحت عنوان «وأخيرا رجال الشرطة يهاجمون الفهم المشترك» (Cops Get Attack of Common Sense at Last).[45]

(44) www.nytimes.com/2015/12/26/us/thriving-in-texas-amid-appeals-toreject-syrian-refugees.html?emc=edit_th_20151226&nl=todaysheadlines&nlid=43773237&_r=0.

(45) www.dailymail.co.uk/news/article-3301963/Katie-Hopkins-not-facecharges-allegations-incited-racial-hatred-article-comparingmigrantscockroaches.html.

5

متعب، ومزعج، ومنبوذ: مرفوض

حتى جورج كونراد، الذي حاول ذات مرة إسقاط الحكم الشيوعي في المجر تحت راية الليبرالية – والذي وصفته صحيفة **نيويورك تايمز** بأنه «محارب قديم ضد الديكتاتورية أثناء الحكم الشيوعي وبأنه يبغض رئيس وزراء بلده الليبرالي المتطرف، فيكتور أوروبان»[46] – أعلن أنه «على الرغم من أن أوروبان ليس ديمقراطيا صالحا، ولا أعتقد أنه شخص صالح»، غير أنه حين يتعلّق الأمر بسياساته حيال المهاجرين (أي غلق الحدود، وتشييد الأسيجة، وإطلاق صفارات الإنذار للتحذير من المخاطر التي يشكّلونها)، فإنه «من المؤلم أن نعترف بذلك، لكنه ... كان محقا». بتعبير آخر، كان أوروبان مخطئا حين لم يكن ليبراليا إزاء مواطني البلد الذي يحكم؛ لكنه محق في أنه لم يكن ليبراليا حيال من سعوا إلى ذلك البلد للخلاص من الطغيان والاضطهاد الدموي، و/ أو الفقر اللاإنساني.

(46) 'Hungary's Migrant Stance, Once Denounced, Gains Some Acceptance', New York Times, 21 December 2015.

ويخبرنا تقرير **نيويورك تايمز** نفسه بأن القادة الأوروبيين، خلال مؤتمر القمة الأخير الذي عقد عام 2015 (يوم 17 ديسمبر) «قد بدأوا في محاكاة» أوروبان، «ولكن دون زمجرته البذيئة» (ما يعني أنهم أخفوا الرسالة – جبنا، بل ادعاء بالتهذيب – وراء حجاب مفردات «الصوابية السياسية»). ما ناقشوه وحاولوا حسم أمره، تحت عنوان «**مشكلة الهجرة**»، هو في التحليل الأخير (بل أساسا) الحاجة إلى «**استعادة السيطرة**» على حدود القارة. وبعد تبنّي وصفة الكيل بمكيالين (*deux poids, deux mesure*) التي استهدفت أصلا إحدى الدول الأعضاء – المجر – ارتقوا بها إلى مرتبة الشرعة التي تحكم كل الأوروبيين.

ويقترح **مايكل أيغر** – الذي قد يكون الباحث الأكثر عمقا، واتساقا، وإلى حد بعيد الأكثر خبرة ودراية بمصير أكثر من 200 مليون نازح في الوقت الحالي (على مستوى العالم) – أن «سياسة الهجرة» تستهدف «تعزيز تقسيم بين صنفين عالمين كبيرين يتجسدان بشكل متزايد: من جهة، العالم الصحي والمرئي؛ ومن أخرى، عالم «البواقي» الزائدة، المعتم، والمريض، وغير المرئي». وهو يتوقع أنه إذا استمرت الممارسات على حالها، سوف يغمر ذلك الهدف ويقزّم سائر الشواغل والوظائف البارزة: لن تعود المعسكرات «تُستخدم للحفاظ على حيوات فئة اللاجئين الهشّة، بل لرَكن وحراسة كل الجماعات غير المرغوب فيها».(47)

---

(47) Gérer les indésirables, Flammarion, 2008; here quoted from Managing the Undesirables, trans. David Fernbach, Polity, 2011, pp. 4, 3.

وحضور «البواقي» ظاهرة تعمّ العالم، ولا تقتصر على أوروبا. وهذا المصطلح يشير إلى أناس بعيدين عن مرأى أعيننا، واهتماماتنا وضمائرنا – أناس ولدوا وتكاثروا مثلنا وسط ظروف الراحة الدّعة في العالم؛ نحن الذين نعيش في منازل، وليس في خيم وداخل معسكرات ثكنات اللاجئين أو طالبي اللجوء. وتقطن «البواقي» عددا لا يحصى من المعسكرات، ومن كيلومترات ممّرات العبور، والجزر والأرصفة البحرية، والحظائر الرابضة وسط الصحاري؛ «وكل معسكر محاط بجدران، وأسلاك شائكة وأسيجة كهربائية، أو مسوّر ببساطة بالفراغ الرادع للهرب الذي يحيط به». وإذا استطاعوا زيارة عالمنا، «فإن دخولهم وخروجهم إنما يكون عبر ممّرات ضيقة، تحت رقابة الكاميرات، وقارئات البصمات، ومكتشفات الأسلحة والفيروسات والبكتيريا، والقابضين على الأفكار والذكريات» (ص. 1–2). وإذا لاحظنا فجأة حضورهم، فالراجح أن هذا حدث بسبب اكتشافنا قناة لم يسبق لنا اكتشافها أو ملاحظتها تربط بين «صنفي العالم الكبيرين»: ممرّ لم يبق عليه ضيقا بما يكفي بالجهود السابقة (التي اكتشفنا الآن أنها غير كافية بشكل بيّن) بحيث يحافَظ على الفصل بين الصنفين وعلى مسافة آمنة عن بعضهما البعض. وليس ما حدث هو أننا قررنا فجأة أن نزيح العصابة عن أعيننا استجابة لوخز ضمائرنا – فقد أُرغمنا، من خلال ظهور «البواقي» أما عتبات أبوابنا في شكل جماعات، على مواجهة مباشرة مع جوانب من واقع وضع العالم كانت في السابق غير مرئية بشكل مريح ومواسٍ. وتلك الحشود سدّت «الممرّات الضيقة» وأغلقت

«مداخلها ومخارجها»؛ أجهزتنا الانتخالية المصقولة بتقنية عالية، والكاشفات والقارئات، المصمّمة لخدمة القادمين والمغادرين من «زوارنا بين الفينة والأخرى»، لم تعد موضع ثقة، وقد اعتبرت قديمة وغير مجدية لثبوت عجزها عن القيام بمهمة الانتخال، والاكتشاف والقبض حين تواجه عشرات، ومئات، وألوف «البواقي».

ويقترح دون فلين، مدير «شبكة حقوق المهاجرين» (Migrants' Rights Network)، أن عام 2015 «سوف يعتبر العام الذي أصبحت فيه حركة الناس إلى داخل البلد وخارجها، أخيرا وبشكل نهائي، مؤوربة (Europeanised).»[48] كما يقترح أنه يمكن لهذا التطوّر أن يكون شيئا جيدا، «مع عمل الحكومات التقدمية وصاحبة التفكير قدما معا كي ترى الكيفية التي سوف تقوم بها حركة الناس بدورها في تعزيز نموٍ مستدام ورفاهٍ للسكان، وفي الوقت نفسه تعزيز حقوق الإنسان والإنصاف بالطريقة الصحيحة في أرجاء النظام». غير أن هناك علامات وفيرة لا تقلّ وزنا تشير إلى أن تتبّع السيناريو السالف عرضه ليس بأي حال نتيجة مفروغا منها – فقد ينعكس اتجاه الأمور. ويقبل فلين هذا القدر، مستدركا على توقعاته المتفائلة بملاحظة أنه:

من المحزن أنه ليست هذه هي الطريقة التي اعتُبرت بها الهجرة من قِبل الحكومات لفترة طويلة. وكان الخلل الناتج يعني أن أوروبا

---

(48) www.migranttales.net, 21 December 2015.

قد أصبحت مرتبطة في أذهان كثيرين بالاضطرابات والمخاطر. صورة لاجئين يائسين يحطّون الرحال في الجزر اليونانية؛ أجساد أطفال مرهقة على شواطئ العطلات؛ أناس تصدّهم ممارسات بلطجية تقوم بها الشرطة على حدود المجر؛ أو مهاجرين يعيشون في ظروف معسكرات «الغابات» في كاليس، من المرجح أن تشكل ذكريات عن السنة الأخيرة سوف تبقى في أذهان كثيرين.

وفي حين أن ألمانيا «دشّنت بضعة أسابيع استثنائية تحرّر خلالها مئات الألوف من المواطنين فجأة من الذهنية التي كانت تطلب منهم الخوف والاشمئزاز من المهاجرين، والترحيب بدلا من ذلك بهم»، فإن رئيس وزراء بريطانيا العظمى، «على الرغم من عدم وجود أي دليل على أن هجرة مواطني «الاتحاد الأوروبي» تشكّل معضلة رئيسة لمنظومات الضمان الاجتماعي الوطنية ... قرّر أنها مسألة أساسية تتطلب حلا سريعا ... [وإن كان] الناس الذي يتمتّعون بحرية التنقل مساهمين أساسيين في منظومة الضمان الاجتماعي، وفق ما يبيّن عدد من التقارير المستقلة». ويتأرجح مستقبل السنة (السنوات) القادمة بين تقليص حقوق المهاجرين واستمرار تعريضهم لحالة عوز الأمن والهشاشة، وبين «كسب دعم أكبر لمقاربة مؤسّسة على الحقوق لإدارة الهجرة».

«أَوربة» مسألة الهجرة، التي تشكّل رسميا في الوقت الراهن السياسة المقبولة لدى «الاتحاد الأوروبي»، أصبحت الآن موضع نقاش مكثف – على الرغم من أن هذا لا يعني توقع، ناهيك بضمان،

التحرك صوب «المقاربة المؤسّسة على الحقوق» التي تنبّأ بها فلين. وفي نشرة أخبار BBC يوم 19 ديسمبر 2015، عنون لورنس بيتر تقريره بعبارة: «أزمة المهاجرين: أمن حدود «الاتحاد الأوروبي» أصبح تعويذة جديدة» (Migrant Crisis: EU Border Security Becomes New Mantra). وقد أخبر في تقريره عن:

اتفاق قادة «الاتحاد الأوروبي» على الحاجة إلى «حراسة حدود وسواحل أوروبية» جديدة، بقوى وموارد أعظم من قوى وموارد وكالة فرونتكس للحدود. وقد أكدت «المفوضية الأوروبية» أن القوة الجديدة لن تغتصب سلطات موظفي الحدود الوطنية – بل سوف تعمل إلى جانبهم. ولكن، وعلى نحو خلافي، إذا فشلت إحدى الدول الأعضاء في تأدية واجب حماية حدود «الاتحاد الأوروبي» الخارجية، أثناء حالة طوارئ، فإن «المفوضية» قد تستخدم حراسا من «الاتحاد الأوروبي» دون ما حاجة إلى إذن تلك الدولة. وسوف يكون ضمن اختصاصات هؤلاء الحراس إعادة طالبي اللجوء إلى حيث أتوا، على الرغم من أن هذه مهمة تقوم بها القوات الوطنية.

لا غرو إذن أن «مركز دراسات السياسة الأوروبية» (Centre for European Policy Studies) انتقد الاتفاق بأنه نتاج مقاربة لمساعدة المهاجرين «تركّز على الأمن أكثر مما يجب» بحيث لا يتسنّى لها «التصدي للأسباب الجذرية، خصوصا الفقر». وكان المقصود من الأموال المخصّصة للتحويل إلى البلدان الإفريقية في جذر «أزمة

الهجرة» أن تُستخدم أساسا لبناء معسكرات يجمّع فيها (ويراقَب عن كثب) المهاجرون المحتملون إلى أوروبا، ويتم فيها اختيار مسبق للمحتجزين الذين ليست لديهم أي فرصة للحصول على لجوء (تتاح لمن يمنعون من مواصلة طريقهم إلى أوروبا). وهكذا تُضمَّن «البلدان المصدر» في دائرة اهتمام أوروبا ببناء الحدود لوقف الهجرة – لكن الإحالة على «الأسباب الجذرية» للهجرة قليلة ومتباعدة، ولا تحظى إلا بأهمية ثانوية.

والاتفاق على تحويل جزء كبير من الجهود صوب تعزيز «الحدود الأوروبية» كاد يكون إجماعا، لكن الإجماع بين أعضاء «الاتحاد الأوروبي» ينتهي هنا. وحسب خلاصة موجزة للوضع الراهن في الممارسات والمقاصد الأوروبية أعدها ألن ترافز – مراسل صحيفة **الغارديان** في وزارة الداخلية – كشف مسح IFOP بدأ في فرنسا لسبع دول عن أن دعم مبدأ إيواء اللاجئين من الحرب والاضطهاد قد انخفض في ألمانيا من 79٪ في سبتمبر إلى 75٪ في أكتوبر. وأقلّ من نصف البريطانيين، أو الفرنسيين، أو الهولنديين يقولون إنهم يشعرون بالطريقة نفسها. وفي حين أن طلب حد أعلى لعدد اللاجئين في ألمانيا أضرّ بشعبية ميركل، يبدو أنه بعيد عن إقصائها عن منصبها. من جهة أخرى، لم يبق ديفيد كميرون ووزيرة داخليته، تيريزا مي، على الباب موصدا تماما فحسب بل اعتبرا ذلك فضيلة. وفي حين قبلت ألمانيا 108000 لاجئ بين سبتمبر ونوفمبر، تباهى كميرون الأسبوع الماضي بإعادة توطين 1000 لاجئ سوري خلال فترة طويلة. وقد جادل رئيس الوزراء بأسلوب قوي بأنه من

الأفضل الإبقاء على 4 مليون لاجئ سوري «في داخل إقليمهم» مدعومين ببرنامج تراكمي سخي تبلغ تكلفته مليار جنيه أسترليني وإنهاء الدافع لدى أولئك الذين يقومون بالرحلة من خلال «فكّ الارتباط بين ركوب قارب في البحر المتوسط والحصول على حق استيطان أوروبا».[49]

غير أن التشدّق بتأييد سياسة «أَوربة» مشكلة الهجرة واستثناء دولته من المشاركة في الواجبات التي تلزم عنها، لا يقتصر على كميرون. ويضرب ترافرز مثل الدنمرك: «فقد تخلت دول مثل الدنمرك عن تعهداتها بالمشاركة في برنامج إعادة التوطين، حيث اقترح الساسة الاستيلاء على مجوهرات اللاجئين وأموالهم. وإنه لمقياس لفشل أوروبا أنه لم يُعد حتى الآن، وفق الخطّاطة، سوى توطين ما يقرب من 160 لاجئا من أصل مليون سوري وصلوا أوروبا بحرا أو برا». وحتى الدول التي يسلّط عليها الضوء بوصفها مستعدّة ونشطة في إنقاذ ضحايا القوارب المحطمة من المهرّبين المجرمين، الذين يأملون في الإفادة من التراجيديا الإنسانية، تستجيب للمآسي *بعد* فوات الأوان، بينما تمسك عن محاولة منع حدوثها.

في الوقت الراهن، يعرض «الاتحاد الأوروبي» على السوريين فرصة العيش في الجنة (أي في ألمانيا)، ولكن يلزمهم أولا أن يدفعوا لمحتال ويخاطروا بحيواتهم. فقط 2٪ انصاعوا إلى هذه الغواية،

(49) www.theguardian.com/world/2015/dec/22/britain-can-no-longer-sit-outrefugee crisis-as-euprepares-for-greater-numbers.

ولكن كان محتّما على الألوف أن يغرقوا في الأثناء. هذه السياسة غير مسؤولة إلى حد أنها أقرب أخلاقيا إلى تهوّر القتل غير العمد منها إلى فضيلة الإنقاذ. إنها تسعد قلّة، وتقتل الألوف، وتتجاهل الملايين.[50]

(50) Paul Collier, 'Beyond the Boat People: Europe's Moral Duty to Refugees', Social Europe, 15 July 2015.

6

جذور الكراهية الأنثروبولوجية في مقابل جذورها المقيَّدة زمنيا

اعتقد كانط أن المعرفة الأخلاقية، معرفة الصواب والخطأ، قد وُهبت لكل البشر، بفضل ملكات كل إنسان العقلية. غير أنه لم يكن متأكدا من أن الأفعال الأخلاقية تلزم بالضرورة عن هذه المعرفة: وعلى حد تعبير أرندت، مستعينة بوفرة من الشواهد الإمبيريقية التي لا سبيل لإنكارها، «السلوك الأخلاقي ليس مسألة طبيعية».[51] ومدركا هذه المنزلة المتفاوتة للمعرفة والفعل، افترض كانط أن سببها راجع إلى سجية مؤلمة وكريهة في الطبيعة البشرية حدّدها «ملكة الكذب» (ص. 63). وقد أمّل في موضعة ملكة الكذب هذه في سجية بشرية أخرى، في خوف إنساني بامتياز من ازدراء النفس، يقاد إليه وعي المرء بكذبه بشكل محتم؛ على ذلك، ساورته الشكوك حول ما إذا كان هذا دافعا قويا بما يكفي لإهابة

(51) Hannah Arendt, 'Some Questions of Moral Philosophy', in Arendt, Responsibility and Judgment, Schocken Books, 2003, p. 62.

ذلك الأمل ضمان التحقق.

وعلى أي حال، برّر كانط رهانه على انشغال البشر بكرامتهم واحترامهم لأنفسهم بحضور جوهري لـ «للقانون الأخلاقي فيّ»، تحديدا «ما يضاعف إلى ما لانهاية من قيمتي»، من خلال الكشف عن «حياة مستقلة عن كل الحيوانية وحتى عن عالم الحس برمته» (ص. 68). وحسب تأويل أرندت لحجاج كانط، «نوعية المرء الشخصية هي تحديدا نوعيته الأخلاقية» (ص. 79). وبافتراض صحة حجاج كانط – بحيث يَثبت صدق نتائجه إذا اختُبر بالمعايير التي تطبّق عادة لتقويم سلطة القضايا الفلسفية – يبقى السؤال الشائك، «كيف نقنع الإرادة بقبول ممليات العقل» (ص. 72)، بشكل مزعج، دون إجابة، وكذا شأن مقابله أو ملازمه الذي سبق طرحه في حكاية أفلاطون الرمزية حول الكهف: كيف «نترجم بشكل مقنع ... الشواهد التي رأينا إلى كلمات وحجج» (ص. 88). غير أن أرندت تعرض تلميحة مهمّة بخصوص موضع الحقل الذي يمكن فيه العثور على حلول لكلا الشاغلَين الملحّين (على الرغم من أن العثور عليها هناك – كما تضمر حجتها – مسألة مختلفة): «يكمن التمييز الأساسي، من منظور سياسي، بين «الفكر» و«الفعل» في أنني أكون مع نفسي أو مع نفس شخص آخر حين أفكّر، في حين أكون صحبة الكثيرين حين أشرع في الفعل» (ص. 106). وفي تقديري أنها تقصد من هذا أن العثور على جسر بين «الفكر» و«الفعل» يستدعي تركيز المرء على الحقل الذي يشغله ويعنى به علم الاجتماع (أو علم النفس الاجتماعي) وفن الحوار.

وبالتدقيق في هذا الحقل، بدلا من حقل الفكر الفلسفي – الذي يشتهر سلبيا بسعيه وراء الأناقة المنطقية في كون متحرّر من تناقضاته الفطرية والمزمنة – استطاع فستنغر إعداد خريطة أكثر شمولية للطرق المتعدّدة للهرب من التنافر المعرفي الناشئ داخل الفجوة المشوَّشة والمربِكة بشكل سيء السمعة بين المعرفة الأخلاقية والسلوك الأخلاقي. وما تشترك فيه هذه الطرق المتنوّعة هو أنها تتجنّب شرك ازدراء النفس – بفضل جعل حقائق النفاق والكذب تكاد تكون لامرئية، أو منعها من الوصول إلى وعي الكاذب. وتتم هذه الخطوة من خلال *الإيمان* – الثقة الكاملة التي لا تتزعزع والثقة (الذاتية) في شيء ما؛ اعتقاد محصن ضد الأدلة والحجج المضادة؛ اعتقاد راسخ لا يتغير، لأنه مؤسس على اعتقاد روحي وليس على إثبات – بل يفنّد في حقيقة الأمر الحاجة إلى إثبات، ويرفض قبليا، أو ينكر مباشرة، كل شاهد يشكك في الاعتقاد ويعتبره شاذا أو باطلا. وعلى هذا النحو ينعكس نظام الحجاج المنطقي/ الإمبيريقي: تتمثّل مهمة الشواهد المعروضة، بوصفها متميزة عن *المعرفة* التي تعرض نفسها لاختبار الشواهد الناقد، في إثبات تطابقها مع [العقيدة موضع] *الإيمان*. وفي هذا الموضع «كثيرو» أرندت، شركاؤنا الذين لا يستغنى عنهم ولا يمكن التخلي عنهم من «اللحظة التي أبدأ فيها الفعل» (وأضيف، الذين يشكّلون هم أنفسهم شروط ضرورية لبداية الفعل) يدخلون الصورة بوصفهم جزءا لا يقبل التغيير من المشهد. وفي غياب إثبات مادي – أو في حال رفض قبوله في محكمة الحكم – فإن ثقتي في «كوني محقا» «وأتّبع

الحكم الصحيح مفترضة من قبل 'das Man' [هم] هيدغر، و'I'on' [نحن] سارتر: أي بكوني منتبها لـ «ما يُنجز والكيفية التي يُنجز بها» أو بالأحرى منتبها لـ «ما يعتاد (معظم) الناس على القيام به». وكلما قام به الناس بشكل أكثر تكرارا، يكون إيماني أكثر أمنا وسكينة وثقة في النفس. وتقوم 'das Man' و'I'on' مقام سلطة *الأعداد*.

وكان الآباء الفلاسفة قد صوّروا كلا من 'das Man' و'I'on' على أنهما ملمحان لازمنيان في الظرف البشري: سجيتاه الأنثروبولوجيتان – الدائمتان، وربما المستحيل طمسهما. غير أنه لا يلزمنا أن نقرر الآن ما إذا كان هذان الملمحين لازمنيين (أي خالدين، وأبديين، حين يختبران قبالة تاريخ *الهومو سبينس*)، قبل أن نلحظ أنه بصرف النظر عما تكون إجابتنا عن هذا السؤال، ثمة شيء بمنأى عن الشك: أن هناك ظروفا *مقيَّدة زمنيا* تظهر في الوقت الراهن، تملي ملازماتها على أفعالنا – أثرها ودورها الحاسم في اختيار الأهداف والتكتيكات المستخدمة في السعي ورائها – في عملية، مستمرة وبعيدة عن الاكتمال، تستهدف اكتساب أبعادا وأهمية جديدة. وهي تظهر نتيجة عدة انطلاقات متزامنة.

من بينها انطلاقة معروفة تماما لنا من الخبرة، وخبرة أناس من حولنا: أننا نسكن الآن، بشكل غير مسبوق، في عالمين مختلفين – عالم «على شبكة المعلومات» و«عالم خارجها» – حتى إن كنا قادرين على التحوّل من أحدهما إلى الآخر بطريقة سلسلة وعلى نحو لا

نستشعره في معظم الأحوال، لأنه ليست هناك حدود مرسومة بشكل واضح ولا أكشاك هجرة بينهما، ولا حراس أمن يتأكدون من براءتنا، ولا ضباط هجرة يفحصون جوازات سفرنا وتأشيراتنا. وغالبا ما نستطيع أن نكون في العالمين في الوقت نفسه (تفكَّر في الجلوس على مائدة الأسرة أو المشي في الشارع، وحيدا، أو مع جماعة، بينما تتبادل التغريدات مع صديق على الفيسبوك يبعد عنك مئات الكيلومترات). وعلى أي حال، فإننا – بشكل واعٍ ومقصود، أو بحكم العادة ودون تركيز – نغيّر العداد وقفا على الانجراف اللحظي لاهتمامنا: فلكلّ عالم حزمة توقعاته في انتظار من يدخله، ولكلٌ أنماطه السلوكية المنصوح بها – ومن المرجح – اتباعها.

ويمكن إعداد قائمة طويلة من الفروق بين العالمين – ولكن أحدهما يبدو ذا ثقل أكبر في استجاباتنا لتحديات «أزمة الهجرة»: في العالم خارج شبكة المعلومات أنا *تحت السيطرة* – يُتوقع مني، وغالبا ما أُرغم على الامتثال لسيطرة ظروف عارضة، ومتقلبة – أن أطيع، وأتكيف، وأفاوض حول موضعي، ودوري والتوازن بين الواجبات والحقوق – وكل ذلك مراقب ومفروض بعقوبة إقصاء أو طرد صريحة أو مفترضة؛ في حين أني في العالم على شبكة المعلومات، على العكس من ذلك، مسؤول و*مسيطر*. على شبكة المعلومات أشعر أني مدير الظروف – فأنا من يضع جدول الأعمال، ويثيب المطيع ويعاقب المشاكس، ومن يستخدم ببراعة سلاح النفي والحظر. *أنا أنتمي* إلى عالم خارج شبكة المعلومات – في حين أن عالم شبكة المعلومات ينتمي *إلي*. والعبور من العالم خارج الشبكة إلى

العالم داخلها شبيه بدخول عالم طيّع لإرادتي، جاهز لتلبية رغابي، بل يتوق لتلبيتها.

وتكمن ميزة بديل العالم داخل الشبكة على الوجود خارج الشبكة في وعد وتوقع التحرر من الإزعاجات، والمنغّصات، والضائقات التي توجع قاطني الوجود خارج الشبكة؛ في رؤية في التحرر من الانشغال الناجم ليس عن حل الصعوبات والمآزق غير قابلة للحل والرهق في الجزء خارج الشبكة بقدر ما هو ناجم عن تعليقها، وطمرها تحت السجادة، وإبعادها عن النظر، وفوق ذلك كلّه، جعلها غير متعلقة بالمهمّة التي ربما نذرت لها نفسي ونويت السعي وراءها. ومع تنحية إزعاجات تعقيد العالم عن الطريق، تبدو كل المهام أسهل بكثير وأقل إجهادا. وإذا استبين أن السعي وراءها يتطلب جهدا كبيرا أو ثبُت أنه بطيء بشكل مزعج في تحقيق النتائج، يمكن دون جهد ودون حسرة، التخلي عنها والاستعاضة عنها بمهامّ أخرى، لم تسبق محاولتها ولا الطعن فيها، ويُعتقد ويؤمَّل بالتالي أن تكون واعدة؛ ليس هناك خيار على الشبكة نهائي ولا يمكن تغييره، وليس هناك إخفاق لا يمكن إصلاحه، ولا فشل يستعصي على العلاج.

وحين تتصفّح عبر الشبكة، يمكنك تماما تطبيق معيار اختيار الأسهل والأقل تسببيا للمتاعب بوصفه البوصلة الوحيدة (وإن كانت مزدوجة) – على حساب سائر المعايير. وكلما كانت المهام التي نواجه خارج الشبكة أكثر تعقيدا، وإشكالية، وتحديا، وإجهادا،

كانت التبسيطات والتسهيلات التي يُعثر عليها غالبا وتكون واعدة دائما في العالم داخل الشبكة أشدَّ غواية. العالم خارج الشبكة متنافر بشكل غير قابل للعلاج، وليس طوع نفسه، ومتعدد الدلالات؛ وهو يتطلب التخير المستمر – ولا يكاد يكون هناك اختيار متحرّر من اللبس وكل منها يهدّد بأن يبقى «خلافيا بشكل جوهري»، حيث يحتمل أن يحمل كل خيار عواقب تستبعد حتى أكثر التوقعات التي أجهدنا تشكيلُها. بالمقارنة، يبدو بديله على الشبكة مباشر بشكل مبهج ومريح وخاليا من المخاطر، فهو يسنّح فرصة التقليل من قدر التعقيد ولا يثير خلافات. وكلما كان التعقيد أكثر صلادة، وكان الخلاف أقل قابلية للحل، كانت غواية الفرصة أشد.

والمشاكل التي تثيرها «أزمة الهجرة» واستفحلت بسبب هلع الهجرة من ضمن الخلافات الأكثر تعقيدا: ففيها تحدث مواجهة مباشرة بين الأوامر الأخلاقية المطلقة وبين الخوف من «المجهول العظيم» المؤمثَل في كتل الغرباء على البوابة. والخوف المندفع من رؤية غرباء يشكّلون مخاطر غائمة يتعارك مع اندفاع أخلاقي تثيره رؤية بؤس إنساني. ونادرا ما يكون تحدي الأخلاق في محاولته إقناع الإرادة بالامتثال لأمره أكثر مهابة؛ ونادرا ما تكون مهمة الإرادة في محاولتها الإنصات إلى أوامر الأخلاق أشدّ أيلاما.

ولعلّنا جميعا قمنا في وقت آخر وبشكل متزامن بأدوار ساحة مثل هذه المعركة، وجنودها، وحكّامها. ولهذا فإن قلّة منا سوف يغوون بـ «التبسيط المخلّ» الذي يؤمّنه ملاذ عالم الشبكة. هناك، في هذا

الملاذ، يتجنب المرء حتمية مواجهة العدو وجها لوجه. وقد يتجنب المرء الكذب الموجع للقلب والمقوِّض لاحترام النفس – ببساطة من خلال توسّل إغماض عينيه عن وجود العدو والإمساك عن الاستماع لحججه. ويمكن الحصول على كلا طرفي هذه الوسيلة على الشبكة، في حين أنها لا تكاد تكون ميسّرة في خارجها. ولهذا، وعلى نحو متوقع، وجد الباحثون أن كثيرا من مستخدمي الإنترنت يوظّفون وسائله في حماية أنفسهم من رؤية ساحة المعركة وسماعها. ولا يُقبل لـ «منطقة الراحة» سوى متشابهي التفكير، في حين يُحظر دخولها على متخذي المواقف المتعارضة من المسألة الخلافية. وقليل من البراعة، والتصميم والاتساق في الضغط على مفتاح «الحذف»، تكفي لإبعاد الخلاف، وأصحابه، عن المرأى والمسمع. ولأن تعريض الإيمان للتشكيك قد يُثبت خطؤه، بما يجعل الخوض في جدال يبدو بديلا يحسن تجنّبه، فإن في الخلاص من الحاجة إلى الدفاع عن مغزى الأوامر الأخلاقية وجاذبتيها تفريجا مرحبا به للكروب: العمى والصمم الأخلاقي، واختيار بديل يخلو من المخاطر المرتبطة ببدائله، سوف يكفي. أشكرك.

لا عجب إذن في أن بيّنت دراسة حديثة نُشرت في **محاضر أكاديمية العلم الوطنية** (*Proceedings of the National Academy of Science*) أن «ملايين الأمريكيين»، بعماهم وصممهم الأخلاقي، «يعتقدون أن طرفهم هو أساسا مطبوع على حب الخير في حين أن

الطرف الآخر شرّ وأنهم سوف يقضون عليه».[52] دونالد ترمب، إلى حد بعيد أكثر مرشح جمهوري لرئاسة أمريكا شعبية، وهو صاحب سجل طويل ويزداد طولا في الخطابة السوداء التي تحرّض على العنصرية، والكراهية الدينية، وصاحب «خطاب نحن في مقابل هم البذيء، ورفض شجب خطاب أعوانه المفعم بالكراهية»، هو، حسب تشخيص إيما رولر، محررة آراء في صحيفة **نيويورك تايمز،** «المرشح الأمثل لعصرنا الفيروسي [سريع الانتشار]».[53] لماذا. لقد وجد عالم نفس من جامعة هاواي أن اللحظات الفيروسية التي نتوق إليها هي تلك التي «تأتي مباشرة من 'فقدان الوعي' (unconscious) – في حين أن 'الكراهية، والخوف من الآخر، والغضب» – تأتي مباشرة من «اللاوعي» (nonconscious). ويبدو أن المنعزلين أمام هواتف، أو الأجهزة اللوحية أو شاشات الحاسوب المحمول، في حضور «فيروسيّين» آخرين فحسب، ينيمون العقل والأخلاق، ويطلقون سراح العواطف المسيطر عليها في العادة.

ويستبين أن الإنترنت ليس *السبب* وراء العدد المتعاظم من مستخدميه الذين يعانون من العمى الأخلاقي – غير أنه يسهّل

---

(52) As reported by Arthur C. Brooks in the New York Times on 26 December 2015: http://nytimes.com/2015/12/27/opinion/sunday/the-real-victims-ofvictimhood.html?em.

(53) www.nytimes.com/2015/12/29/opinion/campaign-stops/donald-trumpsunstoppablevirality.html?emc=edit_ty_20151229&nl=opinion&nlid=43773237

ويغذّي هذا التعاظم.

وحين نبحث عن السبب الجذري للنزوع قيد النقاش، يلزم أن ننظر وراء الأدوات، ونحاول الكشف عن دوافع مستخدميها، والتنقيب في أسباب ميلهم لاقتناصهم المتحمس للفرص التي تسنّحها هذه الوسائل. فلكي تستخدم هذه الوسائل الجديدة بشكل متحمس ومبهج، يلزم أن تكون هناك أصلا حاجة/ رغبة لم تلبّ بعد تبحث عن وسائل لتلبيتها. وتتولّد هذه الحاجة/ الرغبة من أسلوب جديد في التعايش البشري تجعل كيفية معرفة وأنماط السلوك المعتادة القائمة المراد خدمتها غير مناسبة – أو فعّالة بشكل غير كاف. وبدوره، يعين ظهور الأدوات الجديدة على الرقي بتلك الحاجة/ الرغبة إلى مستوى الأمر غير الخلافي – عبر جعل أساليب الحياة المهيمنة حتى وقت ليس بعيد تبدو دونية: قديمة، وغير تنافسية، وتكاد تكون زائدة عن الحاجة.

وبالركون إلى اقتراح بينغ-تشي هان،[54] سبق لنا أن حدّدنا طبيعة نوع المجتمع الذي ظهر مؤخرا (ويظل في طور أن يحل بديلا عن سابقه، «مجتمع الانضباط»)، على أنه مجتمع «مؤديين» (أي، على حد تعبير لويس ألتوسير، مجتمع «يستجوب» أعضاءه أوّلا وأساسا بخصوص قدراتهم بوصفهم «مؤديين»). ودعوني أضف الآن أن مؤديي اليوم، خلافا لمستخدمي الإنترنت الذين يمكن وصفهم بأنهم «أشخاص معزولون لكنهم على تواصل مستمر»، يؤدون

(54) In La Société de la fatigue, Circê, 2014 (German original: Müdigkeitgesellschaft, 2010).

أداءاتهم في تنافس مستمر وخصومة مع بعضهم البعض. وتقويم المرء وفق قدرته على الأداء هو نتاج الفردنة: التآكل المستمر للروابط المجتمعية، الذي يقود إلى هشاشة التجمعات المتآلفة، وتقلّبها، وفي النهاية تفكيكها، بما يلقي على كواهل الأعضاء الفرديين عبء واجبات ثقيلة تتمثل في تحديد الهوية الشخصية، وتوكيد الذات ورعايتها (الكاملة) – بحيث يعوّلون فحسب على مواردهم، وقدراتهم، وما تصنع أيديهم. وفي غياب تدابير بديلة، يلزم أن تؤدَّى كل هذه الواجبات في إطار السوق. ولهذا، أن تكون مؤدّيا يعني أن تكون مقحما في عملية شراء/ بيع سلع متمركزة حول السوق – وأداءهم الفردي هو ما يجب أن يجلبه المؤدّيون إلى السوق لبيعه، بعد أن يكونوا جعلوه سلعة قابلة للبيع، أي مغرية لمشتريين محتملين. وللقيام بهذا يلزم أن تكون عطاءاتهم ومبيعاتهم أفضل من عطاءات ومبيعات سائر البائعين، الذين لا يسعهم سوى أن يعتبروهم منافسيهم الفعليين أو الممكنين في لعبة نتاجها صفري أساسا: فلأنه قُدِّر على أناس آخرين – جيران، أو زملاء في العمل، أو عابرين – أن يشاركوا في اللعبة نفسها، فإنهم ينزعون إلى أن يكون موضع اشتباه تلقائي في كونهم خصوما حاقدين ذوي نيّات سيئة وسوف يظلون يُعتبرون كذلك إلى أن يثبت العكس. ولهذا فإن الاستجابة الأولى لحضور «آخر» تميل إلى أن تكون استجابة احتراز واشتباه – لحظة قلق غامضة، اندفاع نحو البحث عن مرساة، وبشكل أكثر عصبية عن التهديد الذي فرِّط في تحديده. وفي هذه الفترة، يُعلَّق الامتثال للأمر الأخلاقي. وبدلا من التعجيل من يقظتهم،

ينصحهم العقل بالاحتراز: الأخلاق نائمة، فلا يوقظها أحد.

وهكذا فإننا ننفق هذه الأيام معظم الوقت في عالم حرب جميع ضد الجميع هويزية بعثت فيه الروح. ولعلّنا لسنا هناك حقيقة – ولكن يبدو أننا هناك. وللخوف عيون كثيرة، وللخطر مداخل جمّة، الجدران مليئة بالثقوب – بأمان شبكات بالية، وليست حصونا صُنعت من إسمنت. حقا إن الحياة تبدو فظة وقاسية – وكلما كانت أكثر فظاظة وقسوة، طال مداها. أصدقاء الفيسبوك مسليّون حين يتعلّق الأمر بالصراخ الجماعي، ولكن، واحسرتاه، لا نفع كبيرا منهم حين يتعلّق الأمر بالقيام بأشياء معا – ناهيك باللحظات (النادرة إن كنت محظوظا، والموجعة إن لم تكن كذلك) المتعلّقة بالتجارب الحاسمة: حين، وفق نصيحة أسدتها الحكمة الشعبية الخالدة، يلزمهم إثبات أنهم «أصدقاء بالفعل» – مثلا، في الجولة الثانية من التخفيضات، والبحث عن مصادر خارجية، وعن تعاقدات، وزوائد. ففي مثل هذه الحالات، تُترك لجني ما اقترفت يداك، ولاكتشاف أن زادك قليل لا يبلغك مرادك.

كما لو أنك ضحية. ولكن ضحية ماذا؟ ضحية ظروف لا تكاد تؤثر فيها – ناهيك بأن تسيطر عليها. يجب أن نسميها «القدر»؛ لكن تسميتها بهذا الاسم يجعل الأمر أكثر سوءا. لست فاشلا فحسب، ولكن، لمضاعفة هوانك واحتقارك لنفسك الذي يعقب ذلك، فإنك أيضا حاسر النظر، أو جاهل، أو فاشل أخرق خطّاء – ليس للقدر وجه، وغالبا ما تحاول وضع وجه دون جدوى. ولتجنّب

هذه الإساءة وإنقاذ شيء من كرامتها واحترامها لنفسها، تحتاج الضحايا إلى موضعة الجناة، وتحديدهم، وتسميتهم؛ وثمة حاجة إلى أن يكون لديها أوجه يمكن التعرف عليها وعرضة لأن تموضَع، وتحدَّد، وتسمَّى.

وبالفعل تنطبق على المهاجرين، خصوصا الوافدين الجدد منهم، كل هذه الشرط. وكانت أطلقت عليهما أسماء، على الأقل بمعناها العام (ثمة الكثيرون من الساسة أو الصحفيين في المنطقة، المتنافسين على التحكّم في الأرواح والأفكار، الجاهزين أكثر مما يجب والمتعجّلين لتأمين هذه الأسماء، وبالنسبة لمهمة موضعتها، بشكل ملزم، من أجلك). والنتائج يسهل الحصول عليها وهي جديرة بالثقة (بل بيّنة بذاتها) سهولة وجدارة 2 + 2 = 4 بالثقة: إنك لا تذكر معرفة أن وظيفتك هشّة ورفاهك متقلّب قبل ظهورهم في الشارع – أما الآن، فما أن يصلوا أو يكونوا في طريقهم إلى الوصول، فأنت تعرف هذا تماما.

آلية تفريد الجناة تبدو خالية من العيوب ولا سبيل لتقويضها. والواقع أنها قد تكون كذلك، لولا وجود قوة مضادة: قوى ظاهرة المواجهة، التي تقود إلى حوار يستهدف إن لم يكن اتفاقا غير مشروط، فبالتوكيد فهما متبادلا. وكيف يمكن تحقيق الفهم، الذي يعّرفه لودفيغ فتغنشتاين في كتابه **تحقيقات فلسفية** (*Philosophical Investigations*) على أنه «معرفة كيفية الاستمرار» (أي، التخلص، من عوز التيقن، أمّ كل المخاوف، أو

على الأقل إضعافه)؟ وقد بيّن هانز-جورج غادامير، أحد أعظم فلاسفة القرن الفائت، الطريق في كتابه (**الحقيقة والمنهج**- *Truth and Method*): الفهم عملية «دمج آفاق». وهو يكمن، على حد تعبير جيف مالباس في تصوّره – الذي أعتبره الأفضل – لجوهر فلسفة غادامير، في «تأسيس إطار أو 'أفق' مشترك...» (*Horizontverschmelzung*).(55) وتقترب آفاق المعرفة، المشتقة على التوالي من لغات تستخدمها كل أطراف الإنسانية المتقابلة والمشتركة في الحوار - لغات تستخدمها كل الأطراف بشكل صحيح، بمساعدتها، لاستيعاب والحصول على معنى منطقي للعالم الذي تعيش فيه (*Lebenswelte*، **العالم المعيش**) – من نقطة الذوبان أو الامتزاج. ولكن دعوني أضف أن حدوث هذا، أي لكي يكون مجالا غيرِ المألوف مألوفين لدى طرفي الحوار، يلزم أن يكون «علما المعيشة» اللذان ظلا حتى الآن منفصلين – متنافرين مع بعضهما البعض ولهذا السبب غريبان عن بعضهما البعض – أوّلا قريبين، بشكل تقدمي، من التداخل. والأفق المشترك والعالم المعيش يتضافران، يكيّف الواحد منهما الآخر، وهما يقودان وينظران طيلة الوقت لكل ما يحدث على أنه اكتمالهما الناجح.

على ذلك فإننا نحتاج إلى تذكّر أن جزءا لا ينفصل من مفهوم غادامير يتمثّل فيما يكاد يكون العلامة المحدِّدة للفهم: أنه عملية لا

(55) Jeff Malpas, 'Hans-Georg Gadamer', in Edward N. Zalta (ed.), The Stanford Encyclopedia of Philosophy (Summer 2015 edition), http://plato.stanford.edu/archives/sum2015/entries/gadamer.

تكتمل أبدا بل تظل دائما في طور النشوء، (*statu nascendi*)، فهي مستمرة، لا تنتهي، ولعلّها غير قابلة أصلا لأن تكتمل. وهذا مأتى توكيد غادامير على كون الفهم «لا يقبل الردّ إلى منهج أو أسلوب». فأيا كانت المناهج أو الأساليب المطبقة في الحوار الذي يستهدف الفهم، فإنها تحتاج وتنزع إلى الاتحاد – وإلى إعادة التفاوض والتنقيح – أثناء هذا الحوار. وقد طوّر رتشارد سينيت هذه الفكرة في مصادرته على أنه يجب على كل حوار أن يكون «غير رسمي»، أي يجب علينا الإمساك عن تثبيت القواعد الإجرائية للحوار قبل بدايته.

ولكي نوجز، دعوني أقتبس تحليل مالباس مرة أخرى:

النموذج الأساسي للفهم الذي يصل إليه غادامير في النهاية في **الحقيقة والمنهج** هو نموذج الحوار. وينطوي الحوار على تبادل بين المتحادثين يروم الاتفاق حول مسألة خلافية ما؛ ونتيجة لهذا، فإنه لا يكون أبدا تحت السيطرة الكاملة لأي من الشركاء في الحوار، بل يتحدّد بالمسألة قيد النقاش ... ولأن كلا من الحوار والفهم ينطوي على التوصّل إلى اتفاق، فإن غادامير يجادل بأن كل فهم ينطوي على شيء من قبيل اللغة المشتركة، وإن كانت لغة مشتركة تتشكّل هي نفسها أثناء عملية الفهم نفسه.

بتعبير آخر، تماما كما أن إثبات التبرعم يتمثّل في أكل الثمرة، فإن إثبات الحوار كطريق ملكي إلى الفهم المتبادل، والاحترام المتبادل وفي النهاية الاتفاق (حتى إن كان «اتفاقا على عدم الاتفاق») يتمثّل

في الخوض فيه وممارسته بعين على التفاوض المشترك على العوائق المحتّم أن تظهر في الطريق. ومهما كانت العوائق، ومهما بدت هائلة، سوف يظل الحوار الطريق الملكي للاتفاق وبالتالي للتعايش السلمي، والمفيد بشكل متبادل، والتعاوني والتضامني ببساطة لأنه لا منافسين له وليس هناك بالتالي بديل متوفر له. ودعونا نقرأ بشكل متأن، ونتذكر، نصيحة أبيّا:

النموذج الذي سوف أعود إليه [في دراسته لكزملبتنة السكنى البشرية في الأرض] هو نموذج الحوار – وخصوصا الحوار بين أناس من أساليب حياة مختلفة. لقد أصبح العالم أكثر ازدحاما: في النصف الثاني من القرن سوف يقترب عدد نوعنا، الذي كان في فترة ما يطوف بحثا عن الطعام، من تسعة مليارات. ووقفا على الظروف، يمكن للحوارات عبر الحدود أن تكون مبهجة أو مزعجة: لكنها أساسا محتّمة.

وتبدو كلمات أبيّا، بشكل غريب، نتيجة مناسبة لما كشفت عنه «أزمة الهجرة» بخصوص الوضع الراهن للعالم الذي نشترك فيه والبدائل التي سوف نواجه – راق لنا ذلك أم لم يرق – والتي سوف يجب علينا، شئنا أم أبينا، أن نختار بينها في المستقبل القريب.

غرباء على بابنا

كان اللاجئون من وحشية الحروب والطغيان أو همجية الوجود المحروم واليائس قد طرقوا أبواب شعوب أخرى منذ بداية العصور الحديثة. وكانوا دائما، بالنسبة إلى من يعيشون وراء هذه الأبواب – كما هو حالهم الآن - غرباء. غرباء ينزعون إلى إثارة القلق تحديدا لأنهم «غريبون» – وبالتالي فإنهم مفاجِئون بشكل مخيف، خلافا لمن نتفاعل معهم ونعتقد أننا نعرف منهم ما يجب علينا توقعه: وحسب علمنا، لعلّ التدفق الهائل للغرباء قد دمّر الأشياء التي نوقّر – وسوف يشوّه أو يمحق أسلوبنا المألوف بشكل مواسٍ في الحياة. وعادة ما نقسّم من اعتدنا على العيش معهم في الأحياء المجاورة، في شوارع المدينة، أو في مواقع العمل، إلى أصدقاء وأعداء، فهم إما أشخاص مرحَّب بهم أو أشخاص نتحمّلهم [نتسامح معهم]: ولكن بصرف النظر عن أي صنف نلحقهم به، فإننا نعرف جيّدًا كيف نتصرف إزاءهم وكيف نسيّر تفاعلاتنا معهم. أما في حالة الغرباء، فإننا لا نعرف ما يكفي ليتسنّى لنا أن نقرأ بشكل جيّد مناوراتهم وأن نشكل استجاباتنا المناسبة – أن نخمّن ما عساه أن تكون نيّاتهم وما الذي سوف يقومون به تاليا. والجهل بكيفية التصرف، بكيفية التعامل مع موقف ليس من صنعنا وليس تحت سيطرتنا، سبب رئيس للقلق والخوف.


WWW.PAGE-7.COM
ISBN 978-603-91869-5-3
9 786039 186953
Designed by Sara Nabil

